HexaTimes
Delaware, United States
HexaJournal
of Arabic Language Sciences
هكسا جورنال
علوم اللغة العربية

# التداخل بين المصطلحات النحوية والبلاغية في الدرس اللغوي (مصطلح الاعتراض نموذجًا)

الدكتور إبراهيم محمد أبواليزيد خفاجة
ikhafaga2@gmail.com

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد- وعضو الاتحاد الدولي للغة العربية
وزارة التربية والتعليم – جمهورية مصر العربية

**ملخص البحث**

يمثل المصطلح اللغوي إشكالية كبيرة في الدرس اللغوي عند العرب، وشغلت القضايا المتعلقة به اهتمام الباحثين على مر العصور، ولعل من أهم هذه الإشكاليات تعدد المصطلح للمفهوم الواحد، وتداخل المصطلحات بعضها مع بعض داخل العلم الواحد، أو بين العلمين المختلفين. وربما يعود السبب في ذلك لظروف نشأة العلوم بطبيعة الحال، أو لصعوبة الفصل بين العلوم اللغوية على نحو قاطع، لأنها جميعًا تستقي من معين واحد، أو قد يكون السبب راجعًا للتأثر بالثقافات والعلوم لدي الأمم والشعوب الآخرى، خاصة إذا علمنا أن جُلَّ الجهود اللغوية قام بها علماء ينتمون لثقافات غير عربية كسيبويه والكسائي والفراء وأبو علي الفارسي وابن جني والجرجاني والزمخشري، وغيرهم. وقد أدت هذه الإشكاليات إلى صعوبة الدرس اللغوي في كثير من الأحيان، وإلى عزوف الكثير من الدارسين عنه، كما أدت إلى الاختلاط وعدم الوضوح في تحديد دلالة ومفهوم هذه المصطلحات. الأمر الذي دفع بعض العلماء القدماء لتصنيف مؤلفات خاصة تعنى بالمصطلح، وسار على الدرب نفسه بعض العلماء والباحثين المحدثين. ومن بين المصطلحات اللغوية التي كثر ترددها وتداخلها بين غيرها من المصطلحات (مصطلح الاعتراض) هذا المصطلح الذي تردد بين علمي النحو والبلاغة، وتداخل مفهومه ودلالته مع غيره من مصطلحات علم النحو، كما تداخل مفهومه ودلالته مع مصطلحات علم البلاغة، فتارة يشترك مع غيره في بعض جوانبه، وتارة آخرى يختلف عنها في جوانب أخرى. وهذا البحث هو محاولة متواضعة لرصد التداخل بين المصطلحات النحوية والبلاغية بصورة عامة، ومصطلح الاعتراض على وجه الخصوص، وما يترتب على هذا التداخل من نتائج وآثار. ولعل دراسة هذه القضية قد تساعد في الكشف عن بعض وجوه الغموض الذي اكتنف بعض المصطلحات اللغوية، ويزيح الستار عن سر التداخل بين المصطلحات في الدرس اللغوي عند العرب. خاصة أنها تركز على مصطلح واحد فقط وهو مصطلح الاعتراض.

**الكلمات المفتاحية**: المصطلح النحوي- الاعتراض- الفصل- الزيادة- الحشو- الاحتراس.

**Abstract**

The linguistic term represents a major problem in the linguistic study of the Arabs, and issues related to it have preoccupied the attention of researchers throughout the ages. Perhaps the reason for this is due to the circumstances of the emergence of the sciences, of course, or to the difficulty of separating the linguistic sciences categorically, because they all derive from one source, or the reason may be due to the influence of the cultures and sciences of other nations and peoples, especially if we know that most of the linguistic efforts were made by Scholars belonging to non-Arab cultures, such as sibawaih, Al-Kisai, Al-Farra, Abu Ali Al-Farisi, Ibn Jinni, Al-Jurjani, Al-Zamakhshari, and others. These problems have led to the difficulty of the linguistic study in many cases, and to the reluctance of many students from it, as well as to confusion and lack of clarity in defining the meaning and concept of these terms. This prompted some ancient scholars to compile special works dealing with

the term, and some modern scholars and researchers followed the same path. Among the linguistic terms that were frequent and overlapped with other terms (the term objection) is this term that hesitated with the sciences of grammar and rhetoric, and its concept and significance overlapped with other terms of grammar, just as its concept and significance overlapped with the terms of rhetoric, so sometimes it shares with others in some aspects, and at other times it differs from it in other aspects.

This research is a modest attempt to monitor the overlap between grammatical and rhetorical terms in general, and the term objection in particular, and the results and effects of this overlap. Perhaps the study of this issue may help in revealing some aspects of the ambiguity that surrounded some linguistic terms, and unveils the secret of the overlap between the terms in the linguistic lesson of the Arabs. Especially since it focuses on only one term, which is the term objection.

**key words**: The grammatical term - objection - separation - addition - tautology - caution.

**المقدمة**

يمثل المصطلح اللغوي إشكالية كبيرة في الدرس اللغوي عند العرب، ومن ثَّم فقد شغلت القضايا المتعلقة به اهتمام الباحثين على مرّ العصور، ولعلَّ من أهم هذه الإشكاليات تعدد المصطلح للمفهوم الواحد، وتداخل المصطلحات بعضها مع بعض داخل العلم الواحد، أو بين العلمين المختلفين.

وربما يعود السبب في ذلك لظروف نشأة العلوم بطبيعة الحال، أو لصعوبة الفصل بين العلوم اللغوية على نحو قاطع؛ لأنها جميعًا تستقي من معين واحد، أو قد يكون السبب راجعًا للتأثر بالثقافات والعلوم لدي الأمم والشعوب الآخرى، خاصة إذا علمنا أن جُلَّ الجهود اللغوية قام بها علماء ينتمون لثقافات غير عربية كسيبويه، والكسائي، والفراء، وأبوعلي الفارسي، وابن جني، والجرجاني، والزمخشري، وغيرهم.

وقد أدت هذه الإشكاليات إلى صعوبة الدرس اللغوي في كثير من الأحيان، وإلى عزوف الكثير من الدارسين عنه، كما أدت إلى الاختلاط وعدم الوضوح في تحديد دلالة ومفهوم هذه المصطلحات. الأمر الذي دفع بعض العلماء القدماء لتصنيف مؤلفات خاصة تعنى بالمطصلح، كالفاكهي والرماني في حدودهما، والكفوي في كلياته، والتهانوي كشافه، والجرجاني في تعريفاته، وسار على الدرب نفسه بعض العلماء والباحثين المحدثين.

ومن بين المصطلحات اللغوية التي كثر ترددها وتداخلها بين غيرها من المصطلحات (مصطلح الاعتراض) هذا المصطلح الذي تردد بين علمي النحو والبلاغة، وتداخل مفهومه ودلالته بين غيره من مصطلحات علم النحو، كما تداخل مفهومه ودلالته بين مصطلحات علم البلاغة، فتارة يشترك مع غيره في بعض جوانبه، وتارة أخرى يختلف عنها في جوانب أخرى.

وهو الأمر الذي دفعني لاختيار هذه القضية، وذلك لمحاولة الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة ومنها، هل حقيقة هناك تداخل بين مصطلحات علمي النحو وبالبلاغة؟ وما حدود هذا التداخل؟ وما الأسباب التي أدت إلى هذا التداخل أو الخلط بين مصطلحات العلمين؟ وما النتائج التي ترتبت على هذا التداخل في حال وجوده؟ .

فعلى الرغم من تعدد الدراسات التي أجريت حول قضية المصطلح إلا أنني لم أجد من يتناول هذه القضية باستثناء دراسة واحدة قام بها أحد الباحثين المحدثين حول تعدد المصطلح اللغوي، وقد أشار فيها إلى بعض جوانب هذه الدراسة، وقد أشرت إليه في موضعه.

ولعل دراسة هذه القضية قد تساعد في الكشف عن بعض وجوه الغموض الذي اكتنف بعض المصطلحات اللغوية، ويزيح الستار عن سر التداخل بين المصطلحات في الدرس اللغوي عند العرب. خاصة أنها تركز على مصطلح واحد فقط وهو مصطلح الاعتراض.

ولرصد التداخل بين المصطلحات النحوية والبلاغية بصورة عامة، ومصطلح الاعتراض على وجه الخصوص، وما يترتب على هذا التداخل من نتائج وآثار. فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي في تتبع هذه الظاهرة، وكذلك استخدم المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، إلى جانب بعض المناهج البحثية الأخرى على النحو الذي يخدم البحث، ويثري بعض جوانبه، حيث تتبع الباحث دلالة مصطلح الاعتراض عند النحويين والبلاغيين تتبعًا تاريخيًا للوقوف على مفهوم هذا المصطلح في العلمين ورصد جوانب التشابه والاختلاف بينه وبين غيره من من مصطلحات

النحو والبلاغة. ولرصد جوانب التداخل بين المصطلحات النحوية والبلاغية بصورة عامة، ومصطلح الاعتراض على وجه الخصوص، وما يترتب على هذا التداخل من نتائج وآثار.

وقد استعان الباحث في جلاء فكرة هذا البحث بالعديد من المصادر النحوية والبلاغية القديمة منها والحديثة فصلتها في قائمة المصادر في نهاية البحث.

وقد قُسِمَتْ مادة البحث العلمية إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة اشتملت على أهم نتائج البحث، ثم قائمة تفصيلية بالمصادر التي استقى منها البحث مادته العلمية.

والله تعالى أسأل التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل المتواضع خالصًا لوجهه الكريم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم عليه توكلت وإليه أنيب، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم.

**تمهيد**

مفهوم المصطلح وأسباب تداخله في التراث اللغوي

1- مفهوم المصطلح:

لكل علم مجموعة من المصطلحات الخاصة به والتي تميزه عن غيره من العلوم، وهذه المصطلحات هي التي تحد حدوده وتبين مجال اختصاصه، وتكشف عن أدواته، وتكون أداة اتصال بين المشتغلين به.

والمصطلح هو اتفاق مجموعة ما على شيء ما باسم ما بعد أن ينقل هذا الاسم من معناه اللغوي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما، مثل الاشتراك والتشابه، والغرض من ذلك بيان مفهوم الشيء المنقول إليه وتحديده [1]. والاتفاق بين النحويين مثلاً على ألفاظ معينة لتؤدي معاني معينة هو ما يسمى عندهم بالمصطلح النحوي. وفي بداية الأمر لم تأخذ كلمة مصطلح معناها كغيرها من الألفاظ الذي حدد لها اليوم إلا بعد زمن طويل. ولذا نجد تعددًا في المصطلح الذي يدل على مفهوم معين، وربما تداخلاً يؤدي إلى الاضطراب عند ذوي الصناعة أنفسهم، أو عندما ينتقل إلى علم آخر فيأخذ مفهومًا مختلفًا، نحو مصطلح "الخبر"، فهو في اصطلاح النحويين يدل على مفهوم معين، وعند البلاغيين له مفهوم آخر قد يتداخل مع المفهوم الأول وقد يخالفه، "حتى يصل اختلاف المفهوم في مصطلح اللفظ حدّ التندر، فإذا كان النحوي يعرف معنى معينًا لاصطلاح الهمز، فالبدوي من الأعراب يعرف للهمز معنى آخر هو الضغط بشدة"[2]، فاختلاف المصطلح يعود – أحيانًا- إلى اختلاف الفنون، أو إلى المناهج المختلفة التي تميزت بها كل فئة، ولهذا برزت مصطلحات خاصة بالبلاغيين ومصطلحات خاصة بالنحويين، ومصطلحات خاصة بالبصريين من النحويين وأخرى خاصة بالكوفيين وهكذا. ومن العبث أن ينفرد شخص ما بمسألة وضع المصطلح؛ لأنه مشروط بالإجماع. وكان لعلمائنا الأوائل فضل كبير في وضع المصطلحات النحوية والبلاغية بمعناها العلمي الذي نستخدم أكثره اليوم، وإن لم تنضج وتكتمل وشابها بعض التداخل والاضطراب، أو التعدد والتناقض أحيانًا، إلا أن البذرة الأولى قد وضعت على أيديهم، وهذا التعدد والتداخل يعود - أحيانًا - إلى أن بعضها كان يذكر بالمفهوم، وبالمرادف.

وتعدّ مسألة المصطلح من أهم مفاتيح العلم؛ أي علم. فتعدد المصطلح وتداخله أدّى إلى الاضطراب والإرباك عند بعض العلماء. فوجدت المترادفات الكثيرة الدالة على ظاهرة واحدة، وتحمل أحيانًا كثيرة مفهومًا واحدًا. ومن هذه المصطلحات التي تبدو في ظاهرها من المترادفات، مصطلحات مثل: الاستغناء، وسد مسد، والاكتفاء، رغم أنّ الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواضعه عن المصطلحين الأخيرين، لكن القدماء خلطوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناءً تحت باب غيره، والعكس أيضًا. وهذه ظاهرة، أي تعدد المصطلح، تتكرر في تراثنا اللغوي، نحو خلطهم بين مصطلحات مثل: الرفع، والضم، والنصب، والفتح على سبيل المثال. ويرى الدكتور علي الحمد أنّ ما أوقع القدماء وبعض المحدثين في ذلك أنّهم اعتمدوا – أحيانًا - الدلالة اللغوية في استخدام مصطلحاتهم، فعدّوا مصطلحاتهم كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرقوا بين هاتين وبين المصطلح.

2- أسباب تعدد وتداخل المصطلحات اللغوية:

تتعدد أسباب تعدد وتداخل المصطلحات اللغوية سواء داخل العلم الواحد، أو بين العلوم المختلفة، وقد أحصى أحد الباحثين هذه الأسباب في النقاط التالية [3]:

1) تعدد المصطلح وتداخله للمفهوم الواحد:

نحو إطلاق العلماء مصطلحات (الاستغناء وسد المسد والاكتفاء)، رغم أن الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواضعه عن المصطلحين الأخيرين، لكنّ القدماء خلطوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيره، والعكس أيضًا. وهذه الظاهرة التـي أشرنا إليها (الاستغناء) أوقعت بعض المحدثين في الخلط؛ بل ربّما اشتطّوا في بحوثهم، فعدّوا هذه الظاهرة ضمن الحذف تارة، وضمن التعويض تارة أخرى، حتـى أوصلهم ذلك إلى عدّها من قوانين التحويل اللغوية الحديثة التـي توصّل إليها تشومسكي. ونحو إطلاق سيبويه مصطلح (الخبر) للدلالة على الحال إضافة إلى مصطلح الحال، ونحو إطلاق سيبويه مصطلح (الصفة والنعت) على مفهوم واحد. وإطلاق ابن جني على الاشتقاق الصغير اسم الاشتقاق الأصغر إضافة إلى الاشتقاق الصغير في وقت واحد، مما أدى فيما بعد إلى اضطراب المصطلح بين الصغير والأصغر، والكبير والأكبر إضافة إلى مصطلحات أخرى في هذا الباب.

2) تعدد المصطلح وتداخله بين المدارس النحوية مع اختلاف المفهوم:

نحو مصطلح (الفصل) عند البصريين ومصطلح (العماد) عند الكوفيين، ومصطلح (ضمير الشأن) عند البصريين ومصطلح (الضمير المجهول) أو (الاسم المجهول) عند الكوفيين، ونحو مصطلح (الصلة) عند البصريين والصلة عند الكوفيين، والصلة عند الفراء والزيادة عند البصريين. ونحو إطلاق مصطلح (الصفة) عند الكوفيين على حروف الجر وإطلاق مصطلح الصفة أيضًا عند بعض الكوفيين على ظرفي الزمان والمكان.

3) تعدد المصطلح وتداخله نتيجة اختلاف العلوم:

نحو مصطلح (الخبر) ومفهومه عند النحويين ومصطلح الخبر ومفهومه عند البلاغيين. ونحو تداخل مصطلح (الحشو) عند البلاغيين أنفسهم مع مصطلحات أخرى كما هو الحال عند النحويين أيضًا.

ويتعدد المصطلح ويتداخل نتيجة اختلاف العلوم، فمثلا مصطلح الخبر له معنى عند البلاغيين يختلف عنه عند النحويين، وقد يتداخل معه وقد يخالفه، فهو عند النحويين "الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المذكور" [4]. وعند البلاغيين هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته، نحو قولنا: جاء زيد، فهذه الجملة أفادت نسبة المجيء إلى زيد والحكم به عليه، فإن وافق ذلك الواقع كان الخبر صادقًا ووصف الكلام بالصدق، وإن خالفه كان الكلام كاذبًا ووصف الكلام بالكذب [5]، ونجد أن الخبر عند الجرجاني نوعان: نوع يكون جزءًا من الجملة لا يتم المعنى إلا به، ونوع ليس بجزء من الجملة، وهو بهذا يتداخل مع مصطلح الخبر عند سيبويه.

وإذا كانت كثير من المصطلحات اللغوية قد تداخلت في العلم الواحد فإن بعض المصطلحات الأخرى قد تداخلت بين علمين أو أكثر، ومنها على سبيل المثال: مصطلح الاعتراض، الذي تداخل بين مصطلحات علمي النحو والبلاغة على حدٍّ سواء، ومن ثم سوف نتخذه نموذجًا لدراسة التداخل بين المصطلحات اللغوية بين علمي النحو والبلاغة ونتتبع دلالته فيهما وأقوال النحويين والبلاغيين عنه، ورصد ملامح التشابه والاختلاف بينه وبين غيره من المصطلحات النحوية والبلاغية، وما يترتب على هذا التداخل من نتائج وآثار.

**المبحث الأول: مفهوم الاعتراض في اللغة والاصطلاح**

أولا: مفهوم الاعتراض في اللغة:

الاعتراض في اللغة مادة (عَرَضَ) [6]، جاء في الحديث: "لا جلب ولا جنب ولا اعتراض"[7]. وهو أن يعترض الرجل بفرسه في السباق فيدخل مع الخيل. ومن خبر سراقة بن مالك -رضي الله عنه-أن عرض لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر-رضي الله عنه- الفرس، أي: اعترض به الطريق يمنعهما من السير فيه[8].

وجاء في اللسان: عَرَضَ الشيء يَعْرِضُ، واعْتَرَضَ؛ انتصب ومنع وصار عارضا، كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق تمنع السالكين سلوكها.

واعترض الشيء دون الشيء: حال دونه.

والعَارِضُ: السحاب المطل يعترض في الأفق، ومنه قوله تعالى: (فلمَّا رأَوْه عارضًا مستقبلَ أوديتهم قالوا هذا عارضٌ ممطرنا؛ بل هو ما استعجلتم به، ريحٌ فيها عذابٌ أليمٌ).{الأحقاف:24}.

والعَرُوضُ: الطريق في عُرْضِ الجبل. وقيل: هو ما اعترض في مضيق منه.

واعترض له: منعه.

واعترض عليه: أنكر قوله أو فعله.

وجاء في الشعر يذكر غريما قد ألحَّ عليه:

عَرَضْتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضَ مَا ** يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ [9].

وقال آخر:

لَكِنْ دَعَانِي وَمِيضٌ لاَحَ مُعْتَرِضًا ** مِنْ نَحْوِ أَرْضِكِ فِي دُهْمٍ مَنَاضِيدِ [10].

وقال ثالث:

مَا قَالَ أَوْفَتْ بِهِ مَقَالَتُهُ ** عَفْوًا وَلَمْ تَعْتَرِضْ لَهُ الْعِلَلُ [11].

وجاء في المثل:

"إذا اعترضتَ كاعتراض الهرة أوشكتَ أنْ تسقطَ في أُفِرَّةٍ". يضرب مثلاً للنشيط يغفل عن العاقبة [12].

<u>ثانيا: مفهوم الاعتراض في الاصطلاح:</u>

أ- مفهوم الاعتراض في اصطلاح النحويين:

لا يختلف المعنى الاصطلاحي للاعتراض كثيرًا عن معناه اللغوي، والمتأمل لتعريفات النحويين له يجدها تدور في مجملها حول هذا المعنى، فهو يراد به الفصل، والزيادة والحشو، وقد ورد تمثيل النحويين له تحت هذه المسميات، وهو عندهم يعني المانع والفاصل بين شيئين من طبيعتهما التلازم والتجاور وعدم جواز الانفصال بينهما بأجنبي. فهو فاصل، ولكن ليس أجنبيًّا عن الكلام لارتباط معناه به.

وفي السطور التالية محاولة لتتبع مصطلح الاعتراض عند النحويين في عصور مختلفة.

*- الاعتراض عند سيبويه (ت 180 هـ):

لم أقف على ذكر لمصطلح الاعتراض عند إمام النحويين سيبويه –رحمه الله-، وإن ورد التمثيل بشواهد نحوية تستمل على عناصر لغوية معترضة، ولعل أقصى ما تم الوقوف عليه هو استخدامه لمصطلحات أخرى كالفصل والزيادة والحشو للتعبير عن ظاهرة الاعتراض. وقد جعله من باب الضرورة الشعرية، وخاصة عند الحديث عن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والعامل ومعموله، والمبتدأ وخبره. مع أنه نقل عن العرب أمثله نثرية تجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، من ذلك:

1-الفصل بين اسم لا النافية للجنس وخبرها، نحو: لا أخًا - فاعلم - لك.

2-الفصل بين المضاف والمضاف إليه نحو: هذا غلام – والله - زيدٍ.

3-الفصل بين اسم إنَّ وخبرها نحو: إنه – المسكين - أحمق.

بل إنه لا يجيز الفصل بين الحروف التي تجزم المضارع والفعل المضارع، حيث قال: "ومما لا تقدم فيه الأسماء الفعل: الحروف العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك: (لم، ولما، ولا )، التي تجزم الفعل في النهي، واللام التي تجزم الفعل في الأمر، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينهما وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجرُّ وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعر" [13].

يتبين مما سبق أن سيبويه استخدم مصطلح الفصل بمعناه اللغوي، وهو المنع والتفرقة بين شيئين [14] للتعبير عن الاعتراض، كما أطلق مصطلح الحشو للدلالة على العناصر اللغوية المعترضة بين شيئين من طبيعتهما التلازم وعدم الانفصال، وخصَّ الفصل بتلك العناصر على ضرورة الشعر. ومن ثَّم نلحظ التداخل الواضح بين مصطلح الاعتراض ومصطلحات الفصل والحشو والزيادة عند سيبويه.

*- الاعتراض عند الكسائي (ت 189):

لم يترك الكسائي مؤلفًا في النحو، وإنما نجد آراءه النحوية منثورة في كتب النحويين، ومن خلال تتبع هذه الآراء يبدو لنا إدراك الكسائي المبكر للجملة المعترضة وأثرها في المعنى والأسلوب، وما يترتب عليها من أحكام فقهية، تبعًا للتوجيه النحوي للمسألة التي ترد فيها، فقد نقل ابن هشام الأنصاري أحد المواقف التي حدثت بين الكسائي وأبي يوسف تلميذ الإمام أبي حنيفة، حيث قال: "كتب الرشيد ليلية إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ ** وَإِنْ تَخْرِقِي يَا هِنْدُ فَالْخَرْقُ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ** ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرِقُ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ[15].

فقال: ما يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟.

قال أبو يوسف: فقلت هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ فيها إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته، فقال: إن رفع ثلاثًا طلقت طلقة واحدة؛ لأنه قال: أنت طالق، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاثٌ، وإن نصبها طلقت ثلاثا؛ لأن معناه: أنت طالق ثلاثًا، وما بينهما جملة معترضة"[16].

فالنص السابق بالرغم من أنه على قدر كبير من الأهمية، إذ يعد دليل على إدراك الكسائي المبكر للاعتراض وقيمته وأثره في المعنى والأسلوب وارتباط المسائل النحوية بالمسائل الفقهية، إلا إنه لم يقدم لنا تصورًا كاملاً لمفهوم الاعتراض عند الكسائي، وهل يجوز بالجملة وغير الجملة أم لا؟، ولم يكشف عن الأغراض التي يأتي من أجلها الاعتراض، ولا ما يتصل به من أحكام على الرغم من أنه استخدم مصطلح الجملة المعترضة.

*- الاعتراض عند الفراء (ت 207 هـ):

الفراء بعكس الكسائي خلف لنا تراثًا مكتوبًا يمكن الرجوع إليه، وإذا ما حاولنا تلمس مصطلح الاعتراض لدى الفراء نجده يكثر من استخدامه في كتابه معاني القرآن، وخاصة عن شرحه لبعض الآيات الكريمة التي ورد فيها عناصر لغوية معترضة بين أجزاء الكلام، من ذلك قوله تعالى: ( ومَا أهلكنَا من قريةٍ إلاَّ ولها كتابٌ معلومٌ).{الحجر: 4} ، حيث قال معلقًا: "لو لم يكن فيه الواو كان صوابًا، كما قال في موضع آخر: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) {الشعراء:208}، وكما تقول في الكلام: ما رأيت أحدًا إلا وعليه ثياب، وإن شئت: إلا عليه ثياب، وكذلك كل اسم نكرة جاء خبره بعد إلا، والكلام في النكرة تام، فافعل ذلك بصلتها بعد إلا، فإن كان الذي وقع على النكرة ناقصًا فلا يكون إلا بطرح الواو، من ذلك: ما أظن درهمًا إلا كافيك، فلا يجوز: إلا وهو كافيك؛ لأن الظن يحتاج إلى شيئين فلا تعترض بالواو، فيصير الظنُّ كالمكتفي من الأفعال باسم واحد"[17].

وذكر كذلك مصطلح الاعتراض عند تناوله لقوله تعالى: (يدعو لَمَنْ ضَرُّه أقربُ من نفعهِ، لَبِئسَ المولى ولَبِئسَ العشيرُ).{الحج:13}. حيث قال: "جاء التفسير يدعو من ضره أقرب من نفعه، وقد حالت اللام بينهما، وكذلك هي قراءة عبد الله: [يَدْعُو َمَنْ ضَرُّهُ]. ولم نجد العرب تقول: ضربت لأخاك، ولا رأيت لزيد أفضل منك، وقد اجتمعت القراء على ذلك، فنرى جواز ذلك؛ لأن (مَنْ) حرف لا يتبين فيه الإعراب، فأجيز الاعتراض باللام دون الاسم إذا لم يتبين فيه الإعراب"[18].

كما استشهد الفراء بشواهد تدخل في باب الاعتراض وإن لم يصرح بأن فيها اعتراضًا [19]، ومثل لبعض الآيات القرآنية الكريمة المحتملة للاعتراض وغيره، تبعًا لتوجيه القراءة، من ذلك قوله تعالى: (فلمَّا وضعتها قالتْ ربِّ إنّي وضعتُها أنثى، والله أعلم بما وضعتْ، وليس الذكر كالأنثى، وإني سميتها مريم، وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم).{آل عمران:36}.

إذ قال: "قد يكون من إخبار أم مريم، فيكون: (والله أعلم بما وضعْتُ) بتسكين العين، وقرأ بها بعض القراء[20]، ويكون من قول الله تبارك وتعالى فتجزم التاء؛ لأن الخبر عن أنثى غائبة"[21].

من خلال العرض السابق يتبين لنا استخدام الفراء لمصطلح الاعتراض، وأنه كان يعني به العناصر اللغوية الفاصلة بين شيئين، والزيادة المقحمة بين أجزاء الكلام.

*-الاعتراض عند أبي علي الفارسي (ت 377هـ):

ورد مصطلح الاعتراض عند أبي علي الفارسي في كثير من المواضع، وعنى به العناصر اللفظية الفاصلة بين أجزاء الكلام من طبيعتها التلازم والتجاور، وجيء به من أجل التسديد والتأكيد، لأنه -في نظره -لا يعد الفصل به فصل بأجنبي. ومثل لبعض مواضعه، يتضح ذلك عند تناوله لقوله تعالى: (إنَّ المصَّدِّقين والمصَّدِّقات وأقرضوا الله قرضًا حسنًا يُضاعف لهم، ولهم أجرٌ كريمٌ).{الحديد:18}.

حيث قال: "إن حرف العطف من قوله: (وأقرضوا)، لا يخلو من أن يكون عطفًا على الفعل المقدر في صلة (المصدقين) أو على غيره. فمن البين أن قوله: (وأقرضوا الله) لا يجوز أن يكون معطوفًا على الفعل المقدر في الموصول الأول، على أن يكون التقدير (إن الذين صدقوا وأقرضوا الله)، وذلك أنك إذا قدرته على هذا التقدير، فقد فصلت بين الصلة والموصول بما ليس منهما، وما هو أجنبي، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، وما ليس منهما لا يصح"[22].

وعلى هذا الأساس لا يجيز أبو علي الفارسي أن يكون قوله تعالى (وأقرضوا الله) معطوفًا على الموصول الأول لعدم تمام صلته وللفصل بينهما بقوله: (والمصدقات) الموصول الثاني، لكنه أجاز فيها وجهًا آخر، وهو أن نحمله على الاعتراض، حيث قال: "فإذا لم يجز أن يكون معطوفًا على الموصول الأول (المصدقين) لم تحمله على ذلك، ولكن على وجوه أخر، منها: أن تجعل العطف اعتراضًا بين الموصول وصلته"[23].

ثم يرجح الفارسي وجه الاعتراض بما يدل على إدراكه لقيمته ولبعض مواضعه وأثره في الكلام وما يترتب عليه من أحكام، إذ يقول: " أما حمله على الاعتراض فهو أرجح الوجوه؛ لأن الاعتراض شاع في كلامهم واتسع وكثر، ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين

بما هو أجنبي، لأن فيه تسديدا وتبيينا فأشبه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك"[24].

فالنص السابق يوضح فهم أبي علي الدقيق للاعتراض، وأثره في المعنى والأسلوب، ومواضعه التي يرد فيها، والفرق بينه وبين الفصل بالأجنبي، وكذلك مقداره في اللغة وتعبيره عن ذلك بالشيوع والاتساع والكثرة.

كذلك يلاحظ منه استخدام أبي علي لمصطلحين: المصطلح الأول: وهو الفصل، والمصطلح الثاني: وهو الاعتراض، واختلاف دلالتي هذين المصطلحين، وإن اشتركا في أن كلا منهما يعد فاصلاً، واختلافهما في أن الفاصل قد يكون بأجنبي عن الكلام أو معمولاً لبعض أجزائه، أما المعترض فلا يكون كذلك، ويؤكد ذلك ترجيحه لوجه الاعتراض على الوجوه الأخرى التي ذكرها في الآية التي تم الاستشهاد بها[25].

كما تردد مصطلح الاعتراض عند أبي علي الفارسي في مؤلفاته الأخرى وفي مواضع مختلفة، من ذلك إعرابه لقوله تعالى: (ولا تؤمنوا إلاَّ لمن تبع دينَكم، قُلْ إنَّ الهدى هدى اللهِ أنْ يُؤْتَى أحدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُم، أو يُحاجوكم عند ربّكم، قُلْ إنَّ الفضلَ بيدِ اللهِ يُؤتيهِ من يشاءُ، واللهُ واسعٌ عليمٌ).{آل عمران:73} . حيث ذهب إلى أن قوله تعالى: ( قل إن الهدى هدى الله).{آل عمران:73} اعتراض[26].

وكذلك قوله تعالى: (إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ إنَّا لا نضيعُ أجرَ مَنْ أحسنَ عملاً، أولئك لهم جنات عدنٍ تجري من تحتهم الأنهارُ يحلونَ فيها من أساورَ من ذهبٍ ويلبسون ثيابًا خضرًا من سندسٍ وإستبرقٍ متكئين فيها على الأرائك نعم الثوابُ وحسنت مرتفقًا).{الكهف:30-31}، حيث ذهب إلى أن قوله تعالى: (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) {الكهف:30} ، اعتراض بيت اسم إنَّ وخبرها، إذ الخبر قوله: (أولئك لهم جنات عدن)[27].

كما استخدم أبو علي الفارسي مصطلح الاعتراض ومثل له في أكثر من موضع بكتابه الحجة، وإن استخدمه مرة تحت مصطلح الفصل، ومرة أخرى تحت مصطلح الاعتراض، فقد عده أحد الفواصل التي تفصل بين شيئين ومن مظاهره عنده:

1. الفصل بين الصلة والموصول بالنداء[28]، والقسم[29]، والجملة الخبرية[30]، والقول وغيره[31]، ومثل هذه الأشياء تعد من قبيل علم النحو على نحو ما سيرد فيما بعد.
2. الفصل بين المبتدأ والخبر[32].
3. الفصل بين أنْ الخفيفة ومدخولها بلن، والسين، ولو[33].
4. الفصل بين المضاف والمضاف إليه[34].
5. الفصل بين القسم والمقسم عليه بالنداء، والجار والمجرور، والجملة الاعتراضية، حيث عد الجملة الاعتراضية أحد الفواصل[35].
6. الفصل بين الصفة والموصوف، والاعتراض بالشرط بين الصفة والموصوف. إذ يتساوى عنده الاعتراض والفصل في هذه الحالة بين طرفي التلازم، وهما الصفة والموصوف[36].

ولكن مع كل ذلك لم يقدم لنا أبو علي الفارسي تعريفًا محددًا للاعتراض ولم يبين ماهيته، شأنه في ذلك شأن من سبقه من النحويين، بالرغم من كثرة ورود المصطلح لديه.

والمنقول عن أبي علي الفارسي أنه لا يجيز الاعتراض بأكثر من جملة. وهو ما يخالف مذهب جمهور النحويين، قال أبو حيان الأندلسي: "ومذهب أبي علي أنه لا يكون الاعتراض إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح، وقد سمع الاعتراض بجملتين، وخرج الزمخشري في الكشاف الاعتراض بأكثر من جملتين على زعمه"[37].

وقد رد ابن مالك ما ذهب إليه أبو علي الفارسي بقوله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم، فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون، بالبينات والزبر، وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون).{النحل:43-44}.

وبقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ وَالْخُطُوبُ مُغَيِّرَاتٌ ** وَفِي طُولِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِي

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى ** وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِي[38].

حيث ورد الاعتراض بأكثر من جملة.

*-الاعتراض عند ابن جني (ت 392 هـ):

إذا كان حديث أبي على الفارسي عن الاعتراض قد جاء متفرقًا، وفي ثنايا موضوعات نحوية مختلفة، فإن تلميذه النجيب أبا للفتح عثمان ابن جني-الذي حمل كثيرا من أفكاره وآرائه، وتأثر به تأثرا شديدا، ولم يترك شاردة ولا واردة قالها أستاذه دون أن يتناولها بالبحث أو الدراسة، فيعلق ويشرح ويفسر، ويعترض وينقد ويفند- عقد بابًا مستقلاً للاعتراض في خصائصه وخصه بمزيد بيان، كشف فيه عن مقداره في اللغة وأهميته في الكلام وأغراضه التي يرد من أجلها، ومثل لكثير من مواضعه، كما أشار إليه في أكثر من موضع، حيث ذكره في باب الضرورة[39] قبل أن يعقد له بابًا خاصًّا بعد ذلك[40].

قال ابن جني في حدِّ الاعتراض: "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التوكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذا أو متأولا"[41].

وبعد تمثيله لكثير من مواضعه شعرا ونثرا يقول ابن جني عن الاعتراض: "والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نَفْسِه، وامتداد نَفَسِه، وقد رأيته في أشعار المحدثين، وهو في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين"[42].

وتعد دراسة ابن جني حتى الآن أوفي الدراسات التي قدمت عنه لدى علماء النحو الأقدمين. ومع أن النصوص السابقة المنقولة عن ابن جني لا تقدم كثيرا عن ماهية الاعتراض ولا عن شروطه وأحكامه، وهل يكون بجملة أم بغير الجملة، كما يلاحظ على ابن جني استخدامه لمصطلحات الفصل والزيادة للتعبير عن الاعتراض، ولعل ما يؤيد ذلك تردد المصطلح كثيرًا عنده على الحروف الزائدة للتوكيد، انطلاقًا من تلك القاعدة التي صاغ أصولها، وهي أن "كل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى"، وهي القاعدة التي توسع فيها النحويون بعد ذلك حتى شملت بناء الكلام والجملة ككل. قال ابن جني: "وإذا جاز أن يعترضوا بـ (ما) بين الجازم والمجزوم، وليس فيها غرض أكثر من التوكيد، نحو قوله تعالى: (أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة، وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله، وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك، قل كل من عند الله، فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثًا).{النساء:78}.

وقوله تعالي: (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيًّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى، ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً).{الإسراء:110}.

وقوله: (فكلي واشربي وقري عينًا، فإمَّا ترين من البشر أحدًا فقولي إني نذرت للرحمن صومًا فلن أكلم اليوم إنسيًّا). {مريم:26}.

وقوله: (وإمَّا تعرضنَّ عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولا ميسورًا).{الإسراء:28}.

مع أن الجازم أضعف من الجار؛ لأن عوامل الأفعال في الجملة أضعف من عوامل الأسماء، فالاعتراض بـ (ما) ومشبهتها (ها) بين الجار والمجرور أولى بالجواز[43]. فالحرف الزائد هنا معترض بين الحرف ومدخوله.

بل لقد وجدت ابن جني يستخدم مشتقات مصطلح الاعتراض في دراسته الصوتية لمخارج الحروف والأصوات، بمعنى العارض، والفاصل، والحائل الذي يمنع من تمام الشيء، إذ يقول: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا"[44].

ويمثل لكيفية نشوء الصوت وإحداثه بقوله: "والوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخفقة كالمضراب عليه، كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفلا غير محصور، كجريان الصوت في الألف الساكنة، وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع، كالذي يعرض للصوت من مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا"[45].

وتكمن الجدية في تناول ابن جني للاعتراض في عدة أمور منها ما يلي:

1-إفراده له بابًا مستقلاً له وتخصيصه بالدراسة.

2-دلل على كثرة وروده في كلام العرب، ومثل لذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي ومنثور الكلام.

3-أبان عن قيمته، حيث ذكر أنه يجري مجرى التوكيد، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نَفْسِه وامتداد نَفَسِه.

4-ذكر العديد من المواضع التي يرد فيها ومثل لها(46).

*-الاعتراض عند الزمخشري (ت 535 هـ):

تردد مصطلح الاعتراض عند الزمخشري في أكثر من موضع، وخاصة في كتاب الكشاف، حيث خرَّج عليه العديد من الآيات القرآنية، وأوضح قيمته البلاغية، وأثره في المعنى والأسلوب، ولكن مع ذلك لم أقف على تعريف للاعتراض عند الزمخشري، على الرغم من استخدامه المصطلح، وقوله بجواز الاعتراض بأكثر من جملة حتى سبع جمل كما نقل عنه كل من ابن هشام الأنصاري وأبي حيان الأندلسي [47].

ومع ذلك نجده يخلط بين الاعتراض وبين مصطلح بلاغي آخر وهو التذييل، وذلك حيث أجاز ورود الاعتراض في آخر الكلام، حيث أطلق البلاغيون من هذا النوع من الكلام مصطلح التذييل، نجد ذلك عند حديثه عن قول الله تعالى: (ومن أحسن دينًا ممن أسلم وجهه لله وهو محسنٌ واتبع ملة إبراهيم حنيفًا، واتخذ الله إبراهيم خليلاً).{النساء:125}.

حيث قال: " فإن قلت: ما موقع هذه الجملة؟، أي: قوله تعالى: (وهو محسنٌ). قلت: هي جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، كنحو ما يجيء في الشعر من قولهم: والحوادث جمة[48]. فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته؛ لأن من بلغ من الزلفى عند الله أن اتخذه خليلا، كان جديرا بأن تتبع ملته وطريقته، ولو جعلتها على الجملة قبلها لم يكن لها معنى"[49].

*-الاعتراض عند ابن الشجري (ت 542 هـ):

تناول ابن الشجري الجملة المعترضة عند حديثه عن قول الشاعر:

أَتَأْذَنُ لِي – وَلَكَ السَّابِقَاتُ- ** أُجَرِّبُهُ فِي ذَا الْفَتَى[50].

حيث قال: " وأما الواو في (ولك السابقات) فواو ابتداء لا واو الحال، وإنما لم تكن واو الحال لأنها معترضة. والجملة المعترضة لا يكون لها موضع من الإعراب، معني قولهم جملة معترضة أنها تقع بين مخبر عنه وخبره، وبين فعل وفاعله، أو بين موصوف وصفته، أو بين الفعل ومعموله..." [51]. بل نجده يفرق بين واو الاعتراض وواو الحال عند تعليقه على قول الشاعر:

إنَّ سُلَيْمَى –واللهُ يَكْلَؤُهَا- ** ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَزْرَؤُهَا[52].

حيث قال: "ويدل على أن الواو الداخلة على الجملة المعترضة ليست واو الحال شيئان: أحدهما: أن الحال لا تقع معترضة. والثاني: أن قوله (والله يكلؤها) داء، وجملة الدعاء لا تقع حالا، وقد جاء الدعاء بالفعل مع هذه الواو في قول الشاعر:

إنَّ الثَّمَانِينَ- وَبُلِّغْتَهَا-قَدْ ** أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانِ[53].[54]

ولعل الجديد في تناول ابن الشجري للاعتراض هو إدراكه للفرق بين الجملة الاعتراضية والجملة الحالية، وتفرقته بين واو الاعتراض وواو الحال على نحو لم يسبق إليه، علاوة على تصنيفه للجملة المعترضة ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وإن كان على أية حال قد اكتفي بذكر بعض مواضع الاعتراض، وحرمنا من ذكر تعريف جامع له.

*-الاعتراض عند أبي البركات الأنباري (ت 577 هـ):

بالرغم من وضوح دلالة الاعتراض عند النحويين السابقين على أبي البركات الأنباري بعض الشيء واتضاح معالمه، إلا أن تناول له لم يقدم جديدا، بل نجده يختلط في دلالته ولا يفرق بينه وبين الفصل وبين التقديم والتأخير، رغم إدراكه لقيمته، وتصريحه بأنه يأتي للتوكيد، حيث قال في قوله تعالى: (إن المصَّدِّقين والمصَّدِّقات وأقرضوا الله قرضًا حسنًا يُضاعف لهم، ولهم أجرٌ كريمٌ). {الحديد:18} .

فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون معطوفا على ما في صلة الألف واللام على تقدير: إن الذين تصدقوا واقرضوا، ولا يكون (والمصدقات) فاصلا بين الصلة والموصول، لأنه بمعنى واللائي تصدقن.

والثاني: أن يكون (وأقرضوا الله) اعتراض بين اسم إنَّ وخبرها، وهو (يضاعف لهم)، وجاز الاعتراض، لأنه يؤكد الأول، وإذا كان الاعتراض يؤكد الأول كان جائزا، كقول الشاعر:

أَلاَ هَلْ أَتَاهَا- وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ- ** بِأَنَّ اِمْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكَ بَيْقَرَا[55].

فقوله: (والحوادث جمة) اعتراض بين الفعل وهو (أتاها) والفاعل وهو (بأن امرأ القيس)" [56]، وهو نفس كلام أبي علي الفارسي من قبل[57].

ومما يؤكد على عدم تفرقته بين الاعتراض والفصل والتقديم والتأخير، ما نجده من ذكره لمصطلح الفصل ويريد به الاعتراض، كما يذكر مصطلح الاعتراض ويريد به الفصل أو التقديم والتأخير، فمن ذلك حديثه عن قوله تعالى: (ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بتك المحرم، ربنا ليقيموا الصلاة، فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم، وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون). {إبراهيم:37} .

حيث ذهب إلى أن مفعول (أسكنت) محذوف، وتقديره: ناسا من ذريتي بوادٍ. وليقيموا الصلاة متعلق بـ (أسكنت)، وفصل بين أسكنت وما يتعلق به بقوله: ربنا، لآن الفصل بالنداء كثير في كلامهم، قال الشاعر:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمُ ** فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثَّعَالِبِ[58].

أراد: فندلا يازريقُ المالَ، ففصل بالنداء بين المصدر وصلته، وإذا جاز أن يفصل بين المصدر وصلته بالنداء، فلأن يجوز أن يفصل ها هنا بينهما وليس بمصدر أولى"[59]. حيث يلاحظ أنه استخدم مصطلح الفصل للتعبير عن بعض مواضع الاعتراض.

وذكر في موضع آخر عند تناوله لقوله تعالى: (قل ربِّ إمَّا تريني ما يوعدون). {المؤمنون:93}، أن قوله: (ربِّ) أراد: يا ربِّ، وهو اعتراض بين الشرط وجوابه بالنداء، كما جاء اعتراضًا بين المصدر وما عمل فيه في قول الشاعر:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمُ ** فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثَّعَالِبِ [60].

فالأنباري يستخدم مصطلحين هما الفصل والاعتراض، للتعبير عن ظاهرة واحدة. ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه في قوله تعالى: (فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيم، إنه لقرآن كريم). {الواقعة:75- 77}.

حيث قال: "هذا فيه تقديم وتأخير من وجهين: أحدهما: أنه فصل بين القسم والمقسم عليه بقوله: (لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)، فقدمه على المقسم عليه، وتقديره: (أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم) إلى قوله تعالى: (تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ) {الواقعة:80}.

الثاني: أنه فصل بين الصفة والموصوف بقوله: (لَوْ تَعْلَمُونَ)، وتقديره: (وإنه لقسم عظيم لو تعلمون) فقدمه على الصفة"[61].

على حين يرى غيره من النحويين أن الآية من قبيل الاعتراض بين القسم وجوابه، وبين الموصوف وصفته[62].

ومن ثم يتأكد لدينا أن أبا البركات الأنباري لا يفرق بين مصطلحات ثلاث هي: الفصل، والاعتراض، والتقديم والتأخير. وإن كان يلحظ من كلامه وأمثلته التي مثَّل بها أن الاعتراض فاصل بين شيئين، وهو من حبث المعنى نوع من التقديم والتأخير لبعض المعاني على بعض.

*-الاعتراض عند ابن مالك (ت 672 هـ) وابنه بدر الدين:

جاء حديث ابن مالك عن الاعتراض في ثنايا معالجته لموضوعات النحو المختلفة، واستشهد بكثير من الشواهد التي تعد من هذا الباب، ولمنه لم يستخدم المصطلح بمعنى الفصل، ولم يقدم تعريفا محددا له، ومن ذلك تناوله للصلة والموصول، وعدم جواز الفصل بينهما بأجنبي، وضرورة الترتيب بينهما، وأخرج من ذلك القسم، والحال، والنداء، وجملة الاعتراض، حيث استشهد بقول الشاعر:

ماذا-ولا عتبَ في المقدورِ-رُمْتَ أمَا يكفيك بالنُّجْحِ أمْ خُسْرٌ وتَضْلِيلُ(63).

حيث عقب عليه بقوله: "فصل بين (ذا) و (رمت) بـ (لا عتب في المقدور)، لأن فيه توكيدًا وتشديدًا لمضمون الجملة الموصول بها[64].

ومن ثم نلاحظ أنه يستخدم مصطلح الفصل في التعبير عن الاعتراض.كما يلاحظ ذلك أيضا عند تناوله لموضوعات أخرى مختلفة وخاصة عند حديثه عن جواز الفصل وعدمه بين بعض الثنائيات المتلازمة التي لا يجوز الفصل بينها كالمضاف والمضاف إليه، والتابع والمتبوع، وبين فعل التعجب والمتعجب منه... إلخ[65].

وإذا كان ابن مالك قد حرمنا من الظفر بتعريف جامع للاعتراض لديه، بالرغم من إدراكه لأهميته، فإن ابنه بدر الدين قدما لنا تعريفا في غاية الأهمية، وجعل الاعتراض أحد أقسام البديع حيث قال في فصل بعنوان: (فيما يرجع إلى الفصاحة المعنوية الاعتراض، ويسميه قدامة إلتفاتا)، وهو: أن تأتي في أثناء الكلام بكلام يفيد إما رفع الشك والإغناء عن تقدير السؤال...، وإما تقرير المعنى وتوكيده"[66]. ومثل للنوع الأول الذي يفيد الشك والإغناء عن تقدير السؤال بقول الشاعر:

فَلاَ صَرْمُهُ يَبْدُو-وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ ** وَلاَ وَصْلِهِ يَصْفُو لَنَا فَنُكَارِمُهُ[67].

وقول الآخر:

فَكِدْتُ- وَلَمْ أُخْلَقْ مِنْ الطَّيْرِ- إِنْ بَدَا ** سَنَا بَارِقٍ نَحْوَ الْحِجَازِ أَطِيرُ[68].

ومثَّل للنوع الثاني -الذي يفيد تقرير المعنى وتوكيده -بقوله تعالى: (فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيم، إنه لقرآن كريم).{الواقعة:75- 77}.

ومع أن تعريف بدر الدين بن مالك للاعتراض تناول الجوانب المعنوية والبلاغية له، إلا أن الملاحظ عليه أنه أغفل الجوانب النحوية للاعتراض، وهو ما يفقد التعريف الذي قدمه أهميته.

*-الاعتراض عند الرضى (ت 686 هـ):

إذا كانت دلالة مصطلح الاعتراض قد تطورت، ومفهومه قد اتضح لدى النحويين، فإن الرضى قد خلط بينه وبين مصطلحين آخرين، وهما: الاستئناف، والالتفات. نلحظ ذلك من تعريفه للجملة الاعتراضية حيث قال: " ونعني بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا عن طريق الالتفات، وقد يجيء بعد تمام الكلام، كقوله عليه الصلاة والسلام: "أنا سيد ولد أدم ولا فخر" "(69).

فإجازته له بعد تمام الكلام مخرج له عن حد الاعتراض، ومخالف لشروطه التي ذكرها العلماء، وإن كان قد سبقه الزمخشري إلى هذا الرأي[70].

*-عند أبي حيان الأندلسي ( ت 745 هـ):

صنف أبو حيان الأندلسي الجملة الاعتراضية ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفرق بينها وبين الجملة الحالية، والجملة التفسيرية، فعرها بقوله: " أما جملة الاعتراض فهي جملة المناسبة للمقصود، بحيث تكون كالتوكيد له، أو التنبيه على حال من أحواله، ولا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضي كل للآخر" [71].

وذكر أبو حيان للاعتراض ثلاثة عشر موضعا، وعقب عليها بقوله: " قد تقع جملة الاعتراض في غير ما ذكر"[72]. كما أبان عن مذهب العلماء فيه[73]، وتوسع فيه فأجاز الاعتراض بشبه الجملة فيما نقله عن ابن عطية، حيث علَّق على قوله تعالى: (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) {القلم: 2}.

بقوله: "ويظهر سبيل التوكيد والتشديد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه – صلى الله عليه وسلم-، وقال ابن عطية: (بنعمة ربك) اعتراض، كما تقول للإنسان: أنت – بحمد الله-فاضل" [74].

ولعل تعريف أبي حيان حتى الآن يعد أجمع التعريفات التي قدمها النحويون للاعتراض، فقد تناول فيه الجوانب النحوية بالإضافة إلى الجوانب المعنوية والبلاغية، واشترط فيه أن يكون فاصلا بين الأجزاء المقتضي كل منهما الآخر، وهو ما عبر عنه الآخرون بالتطالب أو التلازم.

*- عند ابن هشام الأنصاري ( ت 761هـ ):

تناول ابن هشام الأنصاري مصطلح الاعتراض بمفهومه اللغوي والاصطلاحي، وعبر عن ذلك بمصطلحات عدة؛ منها: الزيادة، والإقحام، والفصل، والاعتراض. يظهر ذلك في مواطن متفرقة من كتابه ( مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، من ذلك حديثه عن الأداة (إمَّا) مكسورة الهمزة، حيث قال: "ولاخلاف أن إمَّا الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قام إمَّا زيد وإمَّا عمرو، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: رأيت إما زيدا وإمَّا عمرًا، وبين المبدل منه وبدله، نحو قوله تعالى: (قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدًا، حتى إذا رأوا ما يوعدون إمَّا العذاب وإمَّا الساعة فسيعلمون من هو شر مكانًا وأضعف جندًا). {مريم: 75}. . فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها"[75].

حيث استخدم مصطلح الاعتراض للتعبير عن زيادة الحرف بين طرفي الكلام المتصل، وهو العامل ومعموله، والبدل والمبدل منه، كما ذكر أن من معاني اللام المفردة التوكيد، وهي اللام الزائدة، ومن أنواعها:

1-اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقوله:

ومن يك ذا عظم صليب رجا به *** ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره[76].

وقوله: وملكت ما بين العراق ويثرب *** ملكا أجار لمسلم معاهد[77] .

حيث أطلق مصطلح الاعتراض على الحرف الزائد للتوكيد.

2- اللام المسماة بالمقحمة: وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: "يا بؤس للحرب"، والأصل يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، قال:

يا بؤس للحرب التي *** وضعت أراهط فاستراحوا[78].

حيث أطلق مصطلح الاعتراض على الحرف المقحم الزائد للتوكيد؛ بل نجده يؤكد على أن من معاني الزيادة الاعتراض، وذلك من خلال حديثه عن أقسام (لا) النافية، حيث قال: "من أقسام (لا) النافية: المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء. وعند الكوفيين أنها اسم (لا)، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة. وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة، كما يسمون كان في نحو: "كان زيد فاضل" زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضي والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة (لا) في نحو: غضبت من لا شيء، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة كان"[79].

فعلى الرغم من إطلاق ابن هشام مصطلح الاعتراض على حروف الزيادة والإقحام، إلا إنه يفرق بين الزيادة والاعتراض.

كما تناول ابن هشام الاعتراض عند حديثه عن أقسام الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفرق بين جملة الحال والجملة الاعتراضية[80]، وذكر مذاهب العلماء في الاعتراض[81]، كما ذكر سبعة عشر موضعا من مواضعه، وصنف رسالة بعنوان: (اعتراض الشرط على الشرط)، نقلها عنه السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) [82]، وفندها الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في موسوعته بعنوان: (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) [83].

وإذا كان ابن هشام قد اشترط في جملة الاعتراض أن تكون كلاما تاما [84]، فإنه قد خالف هذا الشرط بإطلاقه مصطلح الاعتراض على حروف الزيادة والإقحام، والجديد في تناول ابن هشام للاعتراض في يكمن عدة أمور منها:

1-إفراده دراسة مستقلة لبعض مسائل الاعتراض، وهي مسألة اعتراض الشرط على الشرط، ونقل مذاهب النحويين فيها وما يترتب على ذلك من أحكام فقهية تبعا للتوجيه النحوي للمسألة[85].

2-استقصائه لمعظم مواضع الاعتراض وتمثيله لها.

3- اتساع مفهوم الاعتراض لديه بإطلاقه على حروف الزيادة والإقحام والجمل المعترضة بين متلازمين[86]، واستخدامه له بمفهومه اللغوي والاصطلاحي.

4- تفرقته بين الزيادة والاعتراض[87].

*- الاعتراض عند السيوطي ( ت 911 هـ):

كان تناول السيوطي للجملة الاعتراضية لا يخرج عما ذكره النحويون من قبله؛ إذ يقول في حد الجملة الاعتراضية: "هي التي تفيد تأكيدا وتسديدا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه" [88]. كما نجده يفرق بين الجملة الاعتراضية وجملة الحال، وذكر موضعها من الإعراب على النحو نفسه الذي ذكره كل من أبو حيان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من قبل، كما ذكر المواضع التي ترد فيها[89]، وأغراضها البلاغية، وعدَّ الاعتراض أحد وسائل الإطناب[90].

والجديد الذي يقدمه السيوطي في دراسته للاعتراض هو استقصائه لشروط الجملة الاعتراضية فيما نقله عن صاحب البسيط ضياء الدين بن العلج[91]، حيث قال: "في البسيط شرطها:

1-أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها.

2-ألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة.

3-ألا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها"[92].

ب- مفهوم الاعتراض في اصطلاح البلاغيين:

الاعتراض عند البلاغيين له ارتباط وثيق بالمعنى، فالإعراب- كما هو مقرر عند العلماء- فرع المعنى، ومن ثم تعرض كثير من البلاغيين لمسألة الاعتراض بالدراسة تحت مصطلحات ومسميات مختلفة، وإذا كان النحاة قد تعددت آراؤهم وتباين أقولهم في حد الاعتراض ومقداره، ولم يفرقوا بينه وبين غيره من المصطلحات، كالفصل والزيادة والحشو والإقحام والتقديم والتأخير، واستخدموا هذه المصطلحات في التعبير عنه في بعض الأحيان، فإن آراء البلاغيين وأقوالهم فيه كانت أشد اختلافا وأكثر تباينًا وتعددًا.

والمتأمل لهذه الآراء يجد أن البلاغيين قد تناولوا مصطلح الاعتراض تحت مسميات مختلفة، كالتتميم والإطناب والاحتراس والالتفات والحشو، مع إدراكهم الشديد لأهميته البلاغية، وقيمته في المعنى والأسلوب، بالرغم من أن بعضهم قلل من هذه القيمة، وجعله وسيلة من وسائل تحسين الكلام وتزيين اللفظ وإقامة الوزن.

وإذا كان النحاة قد عقدوا مقارنات بين جملة الاعتراض وما يشبهها من الجمل الأخرى كالجملة الحالية والجملة الاستئنافية، للتمييز بينهم، فإن البلاغيين لم يفعلوا ذلك إلا في القليل النادر، وفي العرض التالي محاولة لكشف اللثام عن مصطلح الاعتراض وتناول البلاغيين له:

*-الاعتراض عند ابن المعتز ( ت 299 هـ):

قسم ابن المعتز محاسن الكلام إلى ثلاثة عشر قسما، جعل منها الاعتراض [93]، وجعل ترتيبه الثاني، وقال في معناه: "ومن محاسن الكلام أيضا والشعر؛ اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه، ثم يعود إليه فيتمه في بيت واحد[94]، كقول بعضهم: فظلوا بيوم – دع أخاك بمثله- *** على مشرع يزوي ولما يصرد[95].

وقال الآخر: ولو أن الباخلين- وأنت منهم- *** رأوك تعلموا منك المطالا[96].

وقال آخر: ألا زعمت بنو سعد بأني *** -ألا كذبوا- كبير السن فاني[97].

فابن المعتز يجعله أحد المحسنات البديعية، ولم يشترط كونه بجملة أو بغير جملة، وشرط فيه أن يكون فاصلا بين طرفي كلام متصلين في المعنى.

*-الاعتراض عند أبي هلال العسكري (ت 395 هـ):

يكاد يتطابق كلام أبي هلال العسكري عن الاعتراض مع ما ذكره ابن المعتز حتى في الأمثلة التي ذكرها، إلا إنه زاد في تمثيله قول الشاعر:

إن الثمانين- وبلغتها-قد *** أحوجت سمعي إلى ترجمان[98].

كما مثل له بقول أحد الكتاب: "فإنك – والله يدفع عنك- بحلق مضنة"، ووصف قوله: "والله يدفع عنك" بأنه اعتراض مليح[99]. وبالتالي لم يقدم العسكري جديدا في تناوله للاعتراض، بل إنه يقلل من شأنه، لاعتباره أحد المحسنات البديعية.

*-الاعتراض عند ابن رشيق القيرواني (ت 456 هـ):

تناول ابن رشيق الاعتراض ومثل له، ومن أمثلته التي ذكرها قوال الشاعر:

لو أن الباخلين- وأنت منهم- *** رأوك تعلموا منك المطالا[100].

وقول الآخر:

ألا زعمت بنو عبس بأني *** -ألا كذبوا- كبير السن فاني[101].

ولكنه خلط بين مصطلح الاعتراض ومصطلح آخر وهو الالتفات، حيث أطلق مصطلح الالتفات على الاعتراض[102]، بالرغم من أنه نقل نصا عن ابن المعتز يفرق بينهما، حيث قال: "وقد أحسن ابن المعتز في العبارة عن الالتفات بقوله: هو انصراف المتكلم من الإخبار إلى المخاطبة، ومن المخاطبة إلى الإخبار"[103].

وذلك بعد أن قال تحت عنوان الالتفات: "وهو الاعتراض عند قوم، وسماه آخرون الاستدراك، حكاه قدامة، وسبيله أن يكون الشاعر آخذا في معنى، ثم يعرض له غيره، فيعدل عن الأول إلى الثاني، فيأتي به ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل في شيء مما يشد الأول"[104].

كما أشار ابن رشيق إلى أن جماعة من الناس عدوه تتميما إلا أنه يرجح كونه التفاتا عن كونه تتميما، ثم فرق بينه وبين الاستطراد فقال: "وقد عده جماعة من الناس تتميما، والالتفات أشكل وأولى بمعناه، ومنزلة الالتفات في وسط البيت كمنزلة الاستطراد في آخر البيت، وإن كان ضده في التحصيل؛ لأن الالتفات تأتي به عفوا وانتهازا، ولم يكن لك في خلد، فتقطع له كلامك، ثم تصله بعد إن شئت. والاستطراد: أن تقصده في نفسك وأنت تحيد عنه في لفظك، حتى تصل به كلامك عند انقطاع آخره، أو تلقيه إلقاءً، وتعود إلى ما كنت فيه"[105].

ومما يؤكد على خلط ابن رشيق بين الاعتراض وغيره من الألوان البلاغية إجازته للالتفات- أي الاعتراض عنده- في آخر البيت، ومما مثل به لذلك قول الشاعر:

أتنسى إذ تودعنا سليمى *** بعود بشامة سقي الغمام[106].

وقوله: متى كان الخيام بذي طلوح *** سقيت الغيث أيتها الخيام[107].

وقوله: طرب الحمام بذي الأراك فهاجني *** لا زلت في غلل وأيك ناضر[108].

ثم نراه بعد ذلك يستحسن بعض الأبيات التي ورد فيها الاعتراض، حيث قال: "ومن مليح ما سمعته قول نصيب:

وددت- ولم أخلق من الطير- أنني *** أعار جناحي طائر فأطير[109].

وقول الآخر:

قد كنت أبكي – وأنت راضية- *** حذار هذا الصدود والغضب.

إن تم ذا الهجر – يا ظلوم- فلا *** تم- فما في العيش من أرب[110].

وقوله: أمنكم يا حنيف- نعم لعمري- *** لحي مخضوبة ودم سجال[111].

وقول عدي بن زيد العبادي وهو في حبس النعمان يخاطب ابنه زيدا ويحرضه:

فلو كنت الأسير- ولا تكنه-*** إذًا علمت معد ما أقول[112].

*-الاعتراض عند ابن سنان الخفاجي ( ت 466 هـ):

أطلق ابن سنان على الاعتراض مصطلح الحشو، وجعل فائدته قاصرة على إقامة الوزن، وإصلاح النظم؛ يتضح ذلك من خلال قوله: "ومن وضع الألفاظ موضعها ألا تقع حشوا، وأصل الحشو أن يكون المقصد بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي إن كان الكلام منظوما، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منثورا، ومن غير معنى تفيده أكثر من ذلك"[113].

ثم أخذ بعد ذلك في شرح هذا الباب وبيانه، وقسم الكلمات التي تقع هذا الموقع قسمين: قسم يؤثر في المعنى تأثيرا حسنا، وتفيد فائدة مختارة، وقسم يؤثر في المعنى نقصا وفسادا، مثل لكل قسم منهما بما لا طائل من ذكره[114]. فقيمة الاعتراض عند ابن سنان تكمن في الجانب الشكلي للتركيب المتمثل في إقامة الوزن وإصلاح النظم، ويؤكد ذلك قوله في قول المتنبي: ويحتقر الدنيا احتقار مجرب *** يرى كل ما فيها – وحاشاك- فانيا[115].

حيث قال: "وحاشاك هاهنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن؛ لأنك إذا قلت: احتقار مجرب يرى كل ما فيها فانيا، كان كلاما صحيحا"[116].

*-الاعتراض عند السكاكي ( ت 626 هـ ):

يعد السكاكي ممن أطلق مصطلح الحشو على الاعتراض، واستهان به وقلل من شأنه، وذهب إلى صحة المعنى بدونه، شأنه في ذلك شأن ابن سنان، ومثل لذلك بقول طرفة:

فسقى ديارك- غير مفسدها-*** صوب الربيع وديمة تهمي[117].

وقول الآخر: لعمري- وما عمري عي بهين- *** لقد نطقت بطلا علي الأقارع[118].

والبحث لا يميل إلى هذا التقليل من شأن الاعتراض، أليس اصلاح النظم وإقامة الوزن قيمة جليلة يعتد بها لولاها لفسد رونق الكلام، واضطربت موسيقى الشعر؟!. هذا بالإضافة إلى المعنى الدلالي والغرض البلاغي الذي يؤديه الاعتراض في الكلام الواقع فيه. فما ذهب إليه ابن سنان الخفاجي، والسكاكي من التقليل من شأن الاعتراض لا يستقيم بحال من الأحوال مع ما يؤديه الاعتراض من وظائف في الكلام.

*-الاعتراض عند ابن الأثير ( ت 637 هـ ):

تناول ابن الأثير مصطلح الاعتراض وأشار إلى أن البعض يسميه حشوا، وقال في حده: " كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقي الأول على حاله"[119].

من خلال التعريف السابق ندرك اتساع مفهوم الاعتراض عند ابن الأثير؛ إذ لم يشترط فيه أن يكون بجملة أو أكثر أو بغير الجملة من خلال تعبيره بلفظ مفرد أو مركب.

ولعل مراده بقوله: لو أسقط لبقي الأول على حاله، الحالة الاسنادية دون المعنى، والدليل على ذلك قوله في التمثيل: "مثال ذلك أن تقول: زيد قائم، فهذا كلام مفيد، وهو مبتدأ وخبر، فإذا أدخلنا فيه لفظا مفردا قلنا: زيد والله قائم، ولو أزلنا القسم منه لبقي الأول على حاله، وإذا أدخلنا في هذا الكلام لفظا مركبا، قلنا: زيد على ما به من المرض قائم، فأدخلنا بين المبتدأ والخبر لفظا مركبا، وهو قولنا: "على ما به من المرض"، فهذا الاعتراض وحده"[120]. ثم ذكر تقسيما منطقيا للاعتراض على نحو ما فعل ابن سنان الخفاجي من قبل[121]، إلا إنه يلاحظ عليه أنه يخلط بين مصطلح الاعتراض وبين التقديم والتأخير الناتج عن الفصل والوصل، ويظهر ذلك من خلال حديثه عن قول الشاعر: فقد والشك بين لي عنائي *** بوشك فراقهم صرد يصيح[122].

أن هذا من قبيل الاعتراض الذي يؤثر في الكلام نقصا وفي المعنى فسادا، بالرغم من انه صرح بأن هذا البيت من باب التقديم والتأخير، وانه إنما جاء بالمثال السابق لإتمام التقسيم الاعتراضي فيما أفاد وفيما لا يفيد[123].

*-الاعتراض عند ابن النقيب (ت 698 هـ):

أطلق ابن النقيب على الاعتراض مصطلح الحشو متابعا في ذلك ابن سنان الخفاجي والسكاكي، وخلط بينه وبين مصطلحين آخرين، وهما: الاحتراس[124]، والتقديم والتأخير. ومما يؤكد ذلك تمثيله بقول الشاعر:

فقد والشك بين لي عنائي *** بوشك فراقهم صرد يصيح[125].

في الضرب الثاني من أقسام الاعتراض، وهو الذي يكون مؤثرا في الكلام نقصا وفي المعنى فسادا[126].

ومما يؤكد على خلطه بين الاعتراض –الحشو كما يسميه- والاحتراس قوله: " ومن بديع الاعتراض قول المتنبي: ويحتقر الدنيا احتقار مجرب *** يرى كل ما فيها – وحاشاك- فانيا[127].

وهذا البيت حشوه يصلح أن يكون من باب الحشو، ويصلح أن يكون من باب الاحتراس[128].

وقسم أنواع الاعتراض قسمين: قسم يأتي في الكلام لفائدة نحو قوله تعالى: (فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيم، إنه لقرآن كريم). [ الواقعة: ٧٥ – ٧٧]. وفائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هي تعظيم لشأن المقسم به في نفس السامع[129]. وقسم يأتي في الكلام لغير فائدة، وقسم هذا القسم أيضا قسمين:

-الأول: أن يكون دخوله في التأليف كخروجه منه لا يؤثر حسنا ولا قبحا، من ذلك قول النابغة:

يقول رجال يجهلون خليقتي *** لعل زيادا – لا أبا لك- غافل[130].

-والثاني: وهو الذي يؤثر في الكلام نقصا وفي المعنى فسادا، نحو قول الشاعر:

فقد والشك بين لي عنائي *** بوشك فراقهم صرد يصيح.

ويلاحظ على هذا التقسيم أنه هو نفسه التقسيم الذي ذكره من قبل كل من ابن الأثير وابن سنان الخفاجي[131].

*-الاعتراض عند الخطيب القزويني ( ت 739 هـ):

فطن الخطيب القزويني إلى قيمة الاعتراض وعقد له بابا خاصا، وعرفه بقوله: "أما الاعتراض فهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة" [132].

ثم عدد أغراضه بعد ذلك ومثل لها، ونقل آراء العلماء فيه، وجعله وسيلة من وسائل الإطناب كالتتميم والتكميل والتذييل[133]. ويتبين من خلال تعريف القزويني للاعتراض أنه قد فطن إلى شروط الاعتراض وهي:

1-أن يكون بين كلام أو كلامين متصلين معنى.

2-أن يكون بجملة أو أكثر.

3-ألا يكون له محل من الإعراب.

4-أن يأتي في الكلام لنكتة.

*-الاعتراض عند العلوي (ت 749 هـ):

عقد العلوي للاعتراض فصلا خاصا وميز بين الاعتراض والمعترض فيه بقوله: "أما الاعتراض فهو كل كلام أدخل في غيره أجنبي بحيث لو اسقط لم تختل فائدة الكلام. وأما المعترض فيه فهو كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب، بحيث لو أسقط لبقي الكلام على حاله في الإفادة"(134).

ولكنه مع ذلك تابع ابن الأثير وابن سنان الخفاجي، وابن النقيب في خلطهم بين الاعتراض والتقديم والتأخير، وحتى في التقسيم الذي ذكره كل منهم(135). كما يؤخذ عليه اعتباره أن الاعتراض أجنبي عن الكلام الواقع في أثنائه، وهو مخالف لإجماع النحويين.

*-الاعتراض عند الزركشي (ت 794 هـ):

كانت دراسة الزركشي للاعتراض أكمل وأجمع الدراسات التي قدمها البلاغيون لهذا الفن، سواء من ناحية التعريف التعريف أو التمثيل، وكانت أول دراسة تجمع بين آراء النحويين والبلاغيين حول هذا الموضوع؛ إذ يقول في تعريف الاعتراض: " وهو أن يؤتى في أثناء الكلام بكلام أو كلامين متصلين معنى بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلا بين الكلام والكلامين لنكتة. وقيل هو إرادة وصف شيئين، الأول منهما قصدا، والثاني بطريق الانجرار، وله تعليق بالأول بضرب من التأكيد. وعند النحاة: جملة صغرى تتخلل جملة كبرى على وجه التأكيد"[136].

كما نقل مسألة اعتراض الشرط على الشرط وذكر آراء العلماء فيها، مثل لها بأمثلة متعددة من القرآن الكريم، وذكر ضابطا مهما لهذه المسألة[137]. ورغم إدراكه العميق لقيمة الاعتراض وفائدته في الكلام على نحو ما ذكر في التمثيل لأغراضه، إلا إنه يؤخذ عليه تصنيفه له تحت أقسام البديع[138].

*- خلاصة:

من خلال العرض السابق لآراء كل من النحويين والبلاغيين على اختلاف اتجاهاتهم وعصورهم، يمكن أن نصوغ تعريف جديدا للاعتراض، فنقول: "الاعتراض هو كل لفظ مفرد أو مركب يفصل بين طرفي تلازم لإفادة معنى أو أداء وظيفة، بشرط مناسبته للكلام الواقع فيه، وصحة الإسناد بدونه، وألا يكون له محل من الإعراب".

ويلاحظ في هذا التعريف الذي قدمناه ما يلي:

1-أن الاعتراض يقع بين عنصري كلام متصل، سواء أكان الاتصال من ناحية الإسناد كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، أم كان الاتصال من ناحية المعنى، كالشرط وجوابه والقسم وجوابه والتابع ومتبوعه كالمعطوف والمعطوف عليه.

2-أن المعترض به لا بد أن يفيد معنى في الكلام الواقع في أثنائه، كالتنبيه وإزالة الشك أو التوكيد، ويؤدي وظيفة كإقامة الوزن وإصلاح النظم في الشعر، ومراعاة الفواصل في النثر.

3-أن المعترض به قد يكون لفظا مفردا وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، أو يكون مركبا ونعني به ما كان جملة أو شبه جملة، أو أي تركيب نحوي آخر، تاما كان أو ناقصا على نحو ما أشار إليه البلاغيون، وما وردت به الشواهد.

4-أن المعترض به لابد أن يكون مناسبا للكلام الواقع فيه، بحيث يكون كالتوكيد له أو التنبيه على حال من أحواله، وأن يرتبط به برابط لفظي أو معنوي أو هما معا.

5-أن يصح الإسناد الأصلي للكلام بدونه ولا يفوت الغرض الأصلي للكلام بفواته، فلا يكون عاملا ولا معمولا لأحد أركانه الإسنادية الأساسية.

6- ألا يكون له محل من الإعراب، وهو ما أجمع عليه النحويون.

يبقى أمر مهم تجدر الإشارة إليه وهو أن الاعتراض من حيث مبناه عبارة عن عناصر زائدة لمعنى على التركيب الأصلي للكلام. وأما من حيث مواقعه فهو يعد فاصلا بين أجزاء الكلام المتلازمة، ولذلك استخدم النحويون مصطلحات مثل: الفصل، والزيادة، والحشو، في التعبير عن مواضع الاعتراض التي يرد فيها، كما في حديثهم عن جواز الفصل بين المتلازمين وعدمه. فالاعتراض عندهم أحد أنواع الفصل والزيادة والإقحام، علاوة على استخدامهم لمصطلح الاعتراض بدلالتيه اللغوية والاصطلاحية، مع إدراكهم العميق لقيمته وأثره في الكلام، وإن لم يولوه اهتماما كبيرا في دراستهم كما فعل البلاغيون.

ومع أن النحويين قد فرقوا بين مصطلح الاعتراض وبين مصطلح الزيادة على نحو ما فعل ابن هشام[139]، إلا إنهم لم يفرقوا بين مصطلح الاعتراض ومصطلح التقديم والتأخير على نحو ما فعل أبو البركات الأنباري[140].

**المبحث الثاني: ملامح التداخل بين مصطلح الإعتراض وغيره من المطصلحات النحوية والبلاغية**

انطلاقًا من التعريفات التي قدمها كل من النحويين والبلاغيين لمصطلح الاعتراض يمكن رصد ملامح التداخل بين هذا المصطلح وغيره من المصطلحات النحوية والبلاغية، حيث قد يشترك مع بعضها في وجه أو عدة وجوه، وقد يختلف معها في وجوه أخرى، فكثيرا ما يتشابه مصطلح الاعتراض مع غيره من المصطلحات النحوية والبلاغية على حدٍّ سواء، أو يختلف معها بالرغم من خلط بعض العلماء بينه وبين هذه المصطلحات، وفيما يلي محاولة لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين مصطلح الاعتراض وغيره من المصطلحات التي قد تتشابه أو تشترك معه في بعض وجوهه كالزيادة والفصل والإطناب والاستئناف والاحتراس والجملة الحالية. حيث أن هذه المصطلحات تشترك مع مصطلح الاعتراض في وجه أو أكثر ولكنها في حقيقة الأمر تختلف عنه ويمكن التمييز بينهما، سواء من ناحية الغاية التي يرد من أجلها أو من ناحية المواضع التي يرد فيها، والعناصر اللغوية التي تكونه. هو محور حديثنا في الصفحات التالية:

أولا: ملامح التداخل بين مصطلح الاعتراض وغيره من المصطلحات النحوية:

تداخل مطصلح الاعتراض مع العديد من المصطلحات النحوية كالزيادة والفصل وتداخل مفهوم جملة الاعتراض مع مفهوم جملة الحال والجملة الاستئنافية، على النحو التالي:

*- التداخل بين مصطلحي الاعتراض والزيادة:

1-أوجه التشابه بين مصطلحي الاعتراض والزيادة: يشترك مصطلح الاعتراض ومصطلح الزيادة في عدة أمور، منها ما يلي:

أ)-كل من الاعتراض والزيادة يأتي لتوكيد المعنى انطلاقا من القاعدة النحوية القائلة: أن كل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى.

ب)-كل من الاعتراض والزيادة لا محل له من الإعراب.

2-أوجه الاختلاف بين مصطلحي الاعتراض والزيادة: تتمثل أوجه الاختلاف بين مصطلحي الاعتراض والزيادة فيما يلي:

أ)-الاعتراض قد لا يصح المعنى بدونه حتى وإن صح الإسناد، أما الزيادة فتؤثر في عمل بعض أركان الكلام فتقوي بعضها وتمنع بعضها عن العمل أو تضعف عملها مثل حروف الجر الزائدة، و (ما) الكافة إذا دخلت على إن، فإنها تكفها عن العمل.

ب)-الاعتراض لا يكون عاملا ولا معمولا لأحد أركان الكلام الواقع فيه ولا يؤثر وجوده أو عدمه في ركني الإسناد الأصليين.

*-التداخل بين مصطلحي الاعتراض والفصل:

1- أوجه التشابه بين الاعتراض والفصل:

أ)-الاعتراض والفصل يأتيان في أثناء الكلام أي قبل تمام المعنى.

ب)-الاعتراض والفصل يدخلان في الكلام لفائدة، كالتوكيد وزيادة التخصيص وإزالة اللبس.

2-أوجه الاختلاف بين الاعتراض والفصل:

أ)-العنصر اللغوي الفاصل قد يكون عنصرا زائدا يؤثر في عمل بعض أركان الكلام كحروف الزيادة والإقحام كما مثل ابن هشام[141]، أما العنصر اللغوي المعترض فلا يكون زائدا على المعنى العام للكلام مع أنه لا يؤثر ولا يتأثر بأحد أركان الكلام الأصلية من الناحية الإسنادية.

ب)-العنصر اللغوي الفاصل قد يكون أحد أركان التركيب الإسنادي ناتجًا عن التقديم والتأخير لبعض عناصر التركيب اللغوي[142]، كالفصل بالمفعول بين الفعل والفاعل، أو كما ورد في قول الشاعر:

فقد والشك بين لي عنائي *** بوشك فراقهم صرد يصيح.

أما العنصر اللغوي المعترض فلا يكون كذلك.

*- التداخل بين الجملة الاعتراضية والجملة الحالية:

دأب كثير من النحويين على التفرقة بين جملة الاعتراض وجملة الحال بعدة أمور، منها: أن الجملة المعترضة لا ينوب المفرد مكانها، ولا يجوز اقترانها بالفاء ولن وحرف التنفيس، وكونها جملة طلبية لا محل لها من الإعراب[143].

قال السيوطي: "قال ابن هشام: كثيرا ما تُشَبَّه الجملة المعترضة بالجملة الحالية ويميزها منها أمور:

أحدها: أن المعترضة تكون غير خبرية كالأمرية والدعائية والقسمية والتنزيهية.

الثاني: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط.

الثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء.

الرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت"[144].

وعلى هذا الأساس يمكن أن نصوغ أوجه التشابه والاختلاف بين الجملة المعترضة والجملة الحالية على النحو التالي:

1-أوجه التشابه بين الجملة المعترضة والجملة الحالية:

أ)-كل من الجملة المعترضة والجملة الحالية تأتي في الكلام لفائدة.

ب)-لا بد أن تشتمل كل من الجملة المعترضة والجملة الحالية على رابط يربطها بالكلام الواقعة فيه.

2-أوجه الاختلاف بين الجملة المعترضة والجملة الحالية:

أ)-الجملة الاعتراضية ليس لها محل من الأعراب، ولا يصح أن يقوم المفرد مقامها، أما الجملة الحالية فلها محل من الإعراب ومحلها النصب، ويجوز أن يقوم المفرد مقامها.

ب)-الجملة المعترضة قد تدل على الدوام والاستمرار، أما الجملة الحالية فتشير إلى الحالة التي عليها صاحبها فقط.

ج)- الجملة المعترضة تكون قد خبرية أو إنشائية، أما الجملة الحالية فلا تكون إلا خبرية.

د)-الجملة المعترضة يمكن أن تتصدر بدليل استقبال أو بالواو، والمضارع، أما الجملة الحالية فلا يجوز فيها ذلك.

هـ)-الجملة المعترضة إذا كانت شرطية أو قسمية فلا تحتاج إلى جواب، بخلاف ما إذا جاءت أحدهما غير معترضة، فلا يتم معناها إلا بذكر الجواب.

و)- الجملة المعترضة قد لا تشتمل على رابط لفظي يربطها بالكلام الواقعة فيه، أما الجملة الحالية فلابد لها من هذا الرابط، وهو الواو او الضمير أو هما معا.

ز)- الفصل بالجملة المعترضة لا يعد فصلا بأجنبي عن أجزاء الكلام، ولذلك لا تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، بخلاف الفصل بجملة غير معترضة.

*- التداخل بين مصطلحي الاعتراض والاستئناف:

1-أوجه التشابه بين الاعتراض والاستئناف:

أ)-كل من العناصر اللغوية المعترضة والمستأنفة لا محل لها من الإعراب.

ب)-كل من العناصر اللغوية المعترضة والمستأنفة لا بد أن تشتمل على رابط يربطها بالكلام الواقعة فيه.

2-أوجه الاختلاف بين الاعتراض والاستئناف:

الاستئناف يقع في آخر الكلام بعد تمام الفائدة، أما الاعتراض فلا يقع إلا في أثناء الكلام، وقبل تمام الفائدة.

ثانيا: ملامح التداخل بين مصطلح الاعتراض وغيره من المصطحات البلاغية:

الاعتراض مصطلح من المصطلحات التي اشتغل بها البلاغيون، وبينوا مواضعه ودلالاته إلا أن هذا المصطلح كان مضطرباً عندهم خلاف النحويين الذين كان عندهم مستقرا إلى حدٍّ ما[145] فنجده يتكرر بتسميات مختلفة لدى البلاغيين منها: الالتفات، والاستدراك، والتتميم، والتمام، والتكميل، والحشو، ومعظمها من اصطلاحات البيانيين فلهم اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين[146].

*- التداخل بين مصطلحي الاعتراض والاستطراد:

الاستطراد في مصطلح علماء البيان هو: أن يشرع المتكلم في فنون الكلام ثم يستمر عليه، فيخرج إلى غيره، ثم يرجع إلى ما كان عليه من قبل، فإن تمادى فهو الخروج، وإن عاد فهو الاستطراد، وهو فن يستعمله الفصحاء لشرح لفظ أو الاستشهاد على معنى من المعاني[147]. والفرق بينه وبين الاعتراض، أن الاستطراد يقصد لذاته، أما الاعتراض فإنه يأتي عفوا دون قصد[148]، وهما يشتركان في كونهما يأتيان في ثنايا الكلام وقبل تمامه.

*- التداخل بين مصطلحي الاعتراض والالتفات:

نقل ابن رشيق عن ابن المعتز ما يميز بين مصطلحي الاعتراض والالتفات، حيث قال: "الاعتراض سبيله: أن يكون الشاعر آخذا في معنى، ثم يعرض له غيره، فيعدل عن الأول إلى الثاني، فيأتي به، ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل بشيء مما يشد الأول. أما الالتفات فهو: انصراف المتكلم من الإخبار إلى المخاطبة، ومن المخاطبة إلى الإخبار"[149].

فمصطلح الالتفات عند ابن المعتز وقدامة بن جعفر والعسكري ومن تبعهم[150] غير ابن رشيق ثابت واضح الدلالة إلى جانب مصطلح الاعتراض. في حين نجد ابن رشيق جعل مصطلح الاعتراض وأمثلته تحت الالتفات[151]. ولا غرو أن يحصل هذا الخلط لقوة التماثل والملاءمة في الدلالة لهذين المصطلحين؛ مع أن أبا القاسم السلجماسي[152] انتقد هذا الخلط في دلالة مصطلحي الاعتراض والالتفات، واعترض على من جعل مصطلح الالتفات مشتركا مع الاعتراض، ويرى أنه غلط من عدّهما نوعاً واحداً غير متباين، ومن أمثلة ابن رشيق التي أوردها تحت باب الالتفات قول كثير عزة[153]: لو ان الباخلين- وأنت منهم- *** رأوك تعلموا منك المطالا.

على أنه التفات مع أنه اعتراض بين اسم (أنّ وخبرها) وهو قوله (وأنت منهم) فهو اعتراض كلام في كلام. وبيّن أنّ ابن المعتز ذكر ذلك وجعله باباً على حدته بعد الالتفات وسائر الناس يجمع بينهما [154].

ومنه قول عوف بن محلم [155]: إن الثمانين-وبلغتها- *** قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

"فقوله (وبلغتها) التفات، وقد عده جماعة من الناس تتميما، والالتفات أشكل وأولى بمعناه"[156]. مع أن هذه الشواهد جميعا ترد تحت باب الاعتراض عند ابن المعتز[157]، والعسكري[158]، ومن تبعهم. وكأنّ ابن رشيق عندما يعد الاعتراض جزءا من الالتفات بمعناه الواسع يلتفت فيه إلى الجانب المعنوي قبل الجانب التركيبي، وربما يعود السبب في ذلك إلى أنّ الاعتراض باب من أبواب شجاعة العربية[159].

*- التداخل بين مصطلحي الاعتراض والاحتراس:

1- أوجه التشابه بين الاعتراض والاحتراس:

كل من الاعتراض والاحتراس يفيد دفع التوهم وإزالة احتمال شيء غير مراد كما في قول المتنبي:

ويحتقر الدنيا احتقار مجرب *** يرى كل ما فيها –وحاشاك- فانيا.

ولم يرد (الاحتراس) على أنه باب مستقل عند المتقدمين من البلاغيين [160]، بل كانوا يعدونه معنى من معاني التتميم، في حين ورد على أنه باب مستقل عند القزويني[161]، ومن أمثلة وقوع الاحتراس بين متلازمين ويشارك حينها الاعتراض قول طرفة بن العبد [162]: فسقى ديارَك – غير مفسدها – صوْبُ الربيع وديمة تهمي.

فقوله (غير مفسدها) احتراس عن المطر المسترسل الذي يسبب الخراب والدمار، وقع بين متلازمين. ويسمى التكميل بالاحتراس عند القزويني [163]، وهو اعتراض توسط بين متلازمين. ومنه قول عبد الله بن المعتز في وصف الخيل[164] : صَببنا عليها – ظالمين – سياطنا فطارت بها أيد سراعٌ وأرجل

فقوله (ظالمين) احتراس بين الفاعل ومفعوله، دفع له ما قد يتوهم من أنَّها بطيئة في المشي، ثقيلة في السير. وقد مَرَّ في باب الحشو [165]، وقال عنه ابن رشيق إنه يشبه التتميم.

2-أوجه الاختلاف بين الاعتراض والاحتراس:

الاحتراس يأتي في آخر الكلام فيشبه الاستدراك والتتميم، كما في قوله تعالى: (اسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوءٍ، واضمم إليك جناحك من الرهب، فذانك برهانان من ربك إلى فرعون وملائه، إنهم كانوا قومًا فاسقين). [القصص: ٣٢]. أما الاعتراض فلا يأتي إلا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى[166].

*- التداخل بين مصطلحي الاعتراض والتتميم:

هناك شواهد تدرج تحت باب التتميم في حين هي من الاعتراض، فكل شاهد وقع فيه الاعتراض، أو ما يسمى بالتتميم بين متلازمين، يطلب كل منهما الآخر، ويمكن أن يستغنى عنه فهو اعتراض. فلا يمكن أن نقول إن (على حبه) في قوله تعالى: (ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً). [الإنسان: 8] . اعتراض؛ لأن التركيب يطلبه ولا يستغنى عنه. في حين نقول إنّ (يا جنتي) في قول المتنبي [167]:

وخفُوق قَلْب لو رأيْت لهيبه *** - يا جَنَّتي- لرأيت فيه جَهَنَّما

اعتراض؛ لأنه وقع بين فعل الشرط وجوابه، ويمكن أن يستغنى التركيب عنه نحويا. ولكن له دلالة ومعنى، فهو ضروري لإقامة الوزن، وفي الوقت نفْسِهِ أفاد تتميم المطابقة بين (الجنة، وجنهم) [168]. والتكميل أو الإكمال هو التتميم عند العسكري[169].

*- التداخل بين مصطلحي الاعتراض والتذييل:

فقد يشمل الاعتراض بعض صور التذييل[170] أي ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، وقعت بين جملتين متصلتين معنى، نحو:" فلان ينصر الحق – إن الحق منصور- ويخذل الباطل".

*- التداخل بين مصطلحي الاعتراض والحشو:

يتداخل مصطلح الاعتراض مع مصطلح الحشو عند بعض البلاغيين[171] وذكر ذلك العلوي في الطراز قائلاً: "وبعضهم يُسميه الحشو؛ وَحَدّه كل كلام أُدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقي الكلام على حاله في الإفادة" [172].

وبعد هذا العرض نخلص إلى أن هذه المصطلحات متداخلة؛ لأن الدلالة المعنوية بينها متقاربة إلى درجة كبيرة. فنجد أنه أُستُخِدم مصطلح التتميم بمعنى التكميل، والتذييل بمعنى التتميم، والتكميل بمعنى الاحتراس، ونتج عن هذا التداخل ورود بعض الشواهد في أكثر من باب، ففي الوقت الذي يطلق على شاهد ما اعتراض يطلق عليه تتميم، وهكذا، فإن الاعتراض ما وقع بين متلازمين ليس له ارتباط نحوي، أما إذا وقع بفضلة فليس اعتراضًا؛ "لأن الفضلة لابد لها من إعراب". وعليه فإن هناك اتصالاً وثيقًا بين الاعتراض والحشو. فكل ما دخل التركيب بين متلازمين مع إمكانية الاستغناء عنه، دون أن يحدث خللاً في التركيب يعد اعتراضا (حشوا)، من غير أن نغفل الجانب المعنوي له.

**نتائج البحث**

من خلال العرض السابق لمفهوم مصطلح الاعتراض ومن خلال التتبع التاريخي لتناول النحويين والبلاغيين له، ومقارنة الآدراء المختلفة لدلالته ومواضع استخدامه، وأثره في التركيب اللغوي، يمكن أن نصوغ بعض النتائج التي أمكن التوصل إليها وهي على النحو التالي:

1- توصل البحث إلى حقيقة مفادها تعدد المصلحات اللغوية وتداخلها كان السمة الغالبة على الدرس اللغوي عند العرب منذ نشأته وحتى وقتنا الحاضر.
2- كما توصل البحث إلى وجود تداخل بين مصطلحات علمي النحو والبلاغة بشكل عام؛ بل وتداخل مفاهيم

كثير من المصطلحات داخل العلم الواحد، وعلى سبيل المثال الذي تردد ذكره بين النحويين والبلاغيين وتعددت دلالته عندهم.

3- تداخل مصطلح الاعتراض مع مصطلحات علمين مختلفين وهما النحو البلاغة كان واضحا وجليًّا من خلال تتبع تناول النحويين والبلاغيين له.

4- التداخل بين مصطلح الاعتراض وغيره من المصطلحات النحوية والبلاغية لم يكن ناتجًا عن اضطراب مفهومه بين العلمين فقط؛ بل نتج أيضًا عن اضطراب مفهومه داخل العلم الواحد، واختلاف المذاهب والمدارس اللغوية في تفسيره وبيان أثره على المعنى والأسلوب، وقيمته النحوية داخل التركيب.

5- التداخل بين مصطلح الاعتراض وغيره من المصطلحات اللغوية يؤكد على وجود اضطراب واضح في صياغة ودلالة بعض المصطلحات في الدرس اللغوي عند العرب.

6- التداخل بين مصطلح الاعتراض مع غيره من المصطلحات النحوية والبلاغية يؤكد على وحدة العلوم اللغوية وتكاملها بحيث يصعب الفصل بينها؛ لما بينها من وشائج القربى ووما بينها من التكامل في التعبير عن المستويات اللغوية المختلفة نحوًا وصرفًا ودلالة.

7- التداخل في مغهوم مصطلح الاعتراض مع غيره من المضطلحات النحوية والبلاغية مثَّل عقبة كبيرة في فهم دلالة هذا المصطلح، وحال دون تذوق قيمته البلاغية ودلالته النحوية، وإدراك فائدته في المعنى والأسلوب.

8- التداخل بين المصطلحات اللغوية أدى في كثير من الأحيان إلى صعوبة الدرس اللغوي وعزوف الكثيرين عنه.

9- يتضح من خلال البحث الارتباط الشديد بين علمي النحو والبلاغة، وأن هذا الارتباط نشأة منذ فترة مبكرة ومع نشأة العلوم اللغوية نفسها.

10- يجب إعادة النظر في كثير من المصطلحات اللغوية وإعادة تحريرها، وتخليصها من الاختلاط والتداخل بينها وبين غيرها من المصطلحات حتى تسهل دراستها.

11- مازال هناك الكثير من القضايا اللغوية التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة للكشف عن جوانب تميز لغتنا العربية وخصائصها الأسلوبية والتركيبية.

**مصادر البحث**


*-أولا: القرآن الكريم.
*-ثانيا: الكتب المطبوعة:
-إبراهيم: محمد إسماعيل إبراهيم، معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة.د.ت.
-الأثير: أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير الموصلي، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.د.ت.
-الأشموني: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة عيسى الحلبي، 1366 هـ.
-الأصبهاني: أبو بكر احمد بن الحسين بن مهران الأصفهاني، الغاية في القراءات العشر، تحقيق: محمد غيات، دار الشواف، الرياض، السعودية، ط 1، 1405 هـ - 1985م.
-الألوسي، روح المعاني، دار التراث، مصر، د.ت.
-الأنباري: أبو البركات أبو بكر بن محمد الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400 هـ - 1980م.
-الأندلسي: محمد بن يوسف بن جيان الأندلسي:
-ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة 1417 هـ - 1997م.
- البحر المحيط في التفسير، عناية الشيخ عرفات حسونة، دار الفكر، بيروت، 1412هـ -1992م.
-الأنصاري: ابن هشام الأنصاري:
- اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق: أحمد عبد المنعم الرصد، مكتبة دار السلام الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1409 هـ - 1989م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.د.ت.
- الباقلاني: أبو بكر محمد بن أبي الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، د.ت.
-البرقوقي:
-شرح ديوان الحماسة، تحقيق عبدالسلام هارون، لجنة التأليف والنشر، 1372هـ.
- شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1400 هـ -1980م.
-بركة: محمد عبدالغني، رؤية جديدة للإيجاز والإطناب، الدار المحمدية للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984م.
- التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق علي دحروج ، مكتبة لبنان ،لبنان ، الطبعة الأولى، 1996 .
-الجاحظ: أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، 1948م.
-الجرجاني: عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق وشرح: محمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى، 1389 هـ - 1969م.
-الجرجاني: علي بن محمد بن علي الجرجاني، حاشية الكشاف، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت.
- الجزري، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد علي الضباغ، دار الكتب العلمي، بيروت.
- ابن جعفر، قدامة، نقد الشعر، ، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان:
- الخصائص، تحقيق محمدعلى النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1376هـ.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الخفاجي: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق عبدالمتعال الصعيدي، مطبعة صبيح، القاهرة.
- الرازي، فخر الدين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق بكر شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، 1985م.
-الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، دار المعارف، مصر.
- ربيعة: عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، شرح وتعليق عبد الأعلى مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ، 1986م.
-ابن رشيق: أبوعلي بن الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.
-الرضي: محمد بن علي الرضي الاستراباذي، شرح طافية ابن الحاجب، طبعة مجمع الرضي بالأستانة، 1275م.
-الزجاجي: أبو إسحاق عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1403 هـ - 1983م.
-الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، د. ت.
-الزمخشري: أبوالقاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، دار المعرفة، بيروت.
-السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السلجماسي، أبو القاسم، المنزع البديع في تحسين أساليب البديع، تحقيق: علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، 1981م .
-سلمى: زهير بن ابي سلمى، ديوانه، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1379هـ -1960م.
-سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار القلم، 1385هـ -1966م.
-السيوطي: جلال الدين أبوبكر بن محمد السيوطي:
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1395هـ- 1975م.
- شرح شواهد مغني اللبيب، تصحيح: محمد بن التلاميد الشنقيطي، تعليق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، دمشق، سوريا.
-شرح عقود الجمان، مطبعة البابي، مصر، 1358 هـ - 1939م.
- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمي، الكويت، 1399 هـ - 1979م.
- الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الشجري، الأمالي، تحقيق/ محمود محمد الطناحي، مكتب الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.
- الصعيدي: عبدالمتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص علوم المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة.
- طبل، حسن، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.
- ابن العبد، طرفة، ديوانه، دار صادر بيروت، لبنان، 1961م.
- عزة، كثير، ديوانه، جمعه: إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت، 1971م.
- العسكري: أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1409 هـ - 1989م.
- عضيمة: محمد عبدالخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الرياض.
- عطية: جرير بن عطية، ديوانه، شرح وتعليق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ -1986م.
- عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، مصر، الطبعة الثانية، د.ت.
- العلوي: يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت.
-الفارسي: أبو علي الفارسي:
-الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جوجاتي، دار المأمون للتراث، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1408هـ.
- المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ط 1، 1407 هـ - 1989م.
-الفراء: أبو زكريا يحيى بن معاذ الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، ويوسف نجاتي، بيروت، الطبعة الثانية، 1400 هـ - 1980م.
- فيود، بسيوني عبد الفتاح، علم المعاني، مؤسسة المختار، القاهرة ودار المعالم الثقافية، السعودية، الطبعة الأولى، 1998م.
- قباوة: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1403 هـ - 1983م.
- القزويني ،الإيضاح في علم البلاغة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م.

- القوزي، عوض، المصطلح النحوي، جامعة الرياض، الرياض (المملكة العربية السعودية) الطبعة الأولى، 1981م.
- القيس: امرؤ القيس، ديوان امري القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1958م.
- مالك: محمد بن مالك:
- شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هاجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 1410 هـ 1990م.
-شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397 هـ -1977م.
- المتنبي، ديوانه، جمع وترتيب: مصطفى سبتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 1986م.
-المرزوقي: محمد بن عليان المرزوقي، مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، مطبوع بذيل الكشاف، دار المعرفة، بيروت.
-المصري: أبو الإصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: حفني شرف، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة- 1383هـ - 1963م.
- ابن المعتز: أبوالعباس عبدالله بن المعتز:
- البديع، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، بيروت، ط 1، 1410 هـ - 1990م.
- ديوانه، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، د.ت.
- أبوالمكارم: علي محمد أبو المكارم، المدخل لدراسة النحو العربي، المكتبة النحوية، ط 1، 1402هـ - 1982م.
- ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- الميداني: أبوالفضل أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد أبوالفصل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة.
- ابن الناظم: بدر الدين بن محمد بن مالك الشهير بابن الناظم، المصباح في المعاني والبيان والبديع، تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ابن النقيب: ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب، تحقيق: زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1415هـ - 1995م.
- هارون: عبدالسلام هارون، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1392 هـ - 1972م.
- ابن هرمة: إبراهيم بن هرمة، ديوانه، تحقيق: محمد جبار المعيبد، مكتبة الأندلس، بغداد، 1389 هـ - 1969م.
- ابن يعيش: موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: محمد منير، مصر: 1928م.
*-ثالثا: الرسائل العلمية:
- الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تحقيق ودراسة: أحمد محمود الرفاعي، أحمد عبدالمبدي، ، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1994م.
*-رابعا: الدوريات والمجلات العلمية:
- الجهاوي، عوض مرسي، الجملة الاعتراضية، مواضعها ودلالتها،مقال منشور بمجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع، 1399 هـ - 1979م.
- بسندي، خالد عبدالكريم، تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي، بحث منشور في مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب دمشق، 2005م.

**الحواشي السفلية**

---

(1) التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، 212/1 .
(2) القوزي، المصطلح النحوي ، ص23.
(3) بسندي، خالد عبدالكريم، تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي، بحث منشور في مجلة التراث العربي، اتحاد دمشق، 2005م.
(4) ابن هشام ، أوضح المسالك ، 176/1 .
(5) عبد الفتاح، فيود بسيوني، علم المعاني، ص30 .
(6) ابن منظور، لسان العرب: مادة (عرض)، والرازي، مختار الصحاح: 424-426، ومحمد إسماعيل إبراهيم/ معجم الألفاظ القرآنية: 337، والمعجم الوجيز، مادة عرض: 413-414.
(7) ابن منظور، اللسان، مادة: (عرض).
(8) إبراهيم، محمد إسماعيل، معجم الألفاظ القرآنية: 337.
(9) البيت من بحر الطويل، وقائله عبدالله بن الزبير، انظر: ابن منظور، اللسان: مادة عرض، وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 174.
(10) البيت من بحر البسيط، قاله إبراهيم بن هرمة، انظر ديوانه: 103.
(11) البيت من بحر البسيط، قاله إبراهيم بن هرمة ، انظر ديوانه: 172.
(12) الميداني، مجمع الأمثال: 43/1. والأفرة: الشدة.
(13) سيبويه، الكتاب: 110/3، 111، 113، وانظر: 2/ 276، 280، 352، 354.
(14) ابن منظور، اللسان، مادة: (فصل).
(15) البيتان من بحر الطويل، لم أقف على قائلهما، انظر فيهما: الزجاجي، مجالس العلماء، ص: 259، وابن هشام، مغني اللبيب: 64/1، والسيوطي، شرح شواهد المغني: 168/1.
(16) ابن هشام، مغني اللبيب: 1/ 64، والزجاجي، مجالس العلماء: 259-261، والسيوطي، شرح شواهد المغني: 1/ 168.
(17) الفراء، معاني القرآن: 2/ 83، وانظر: 2/ 81.
(18) المرجع السابق: 217/2.
(19) المرجع السابق: 357/1-358، 2/ 54، 57.
(20) هي قراءة ابن عامر ويعقوب وأبي بكر، انظر: ابن الجزري، النشر: 2/ 239، والأصفهاني، الغاية: 210.
(21) الفراء، معاني القرآن: 207/1.
(22) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص: 141.
(23) المصدر السابق، ص: 142، 143.
(24) المصدر السابق، ص: 143.
(25) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(26) أبو علي الفارسي، كتاب الشعر: 1/ 104.
(27) المصدر السابق: 1/ 104.
(28) أبو علي الفارسي، الحجة: 3/291-293، 6/134- 136.
(29) المصدر السابق: 292/3.
(30) المصدر السابق: 395/3.
(31) السابق: 14/4، 268، 311، 312.
(32) السابق: 4/ 15-16، 5/ 40، 6/ 275.
(33) السابق: 3/249-250، 4/438، 5/ 297، 394.
(34) السابق: 3/ 122-123، 410، 413، 394/4.
(35) السابق: 3/ 62، 291، 6/ 87.

(36) أبو علي الفارسي، الحجة:3/ 264، 40/5، 6/ 395.
(37) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 2/ 375. والبحر المحيط: 139/1، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 2/ 454-455.
(38) البيتان من بحر الوافر، وقائلهما زهير بن أبي سلمى، انظر: ديوانه: 57، ومغني اللبيب: 2/ 454.
(39) ابن جني، الخصائص: 1/ 281.
(40) السابق: ./ 285-289.
(41) السابق: 1/ 285.
(42) السابق: 1/ 289.
(43) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/ 301، 302.
(44) السابق: 1/ 19.
(45) السابق: 1/ 21، وما بعدها، انظر: 1/ 69.
(46) الخصائص: 1/ 285-289.
(47) ابن هشام، مغني اللبيب: 2/431-432، 454، 455، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/375، والبحر المحيط: 139/1، والشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 2/ 233-234.
(48) جزء بيت من بحر الطويل، وتمامه:
أَلا هَلْ أَتَاهَا والحَوَادِثُ جمةٌ ** بأنَّ امرأ القيس بن تَمْلِكَ بَيْقَرَا.
وقائله امرؤ القيس، ديوانه: 66، وابن منظور، اللسان (بقر)، وابن جني، الخصائص: 165/3، 321، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 422/2، 423، والسيوطي، شرح شواهد المغني: 2/ 806.
وهناك بيت آخر من البحر نفسه ينسب لجويرية بن زيد قال فيه:
وقد أدركتني والحدوادثُ جمةٌ ** أسنةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عزل.
ابن هشام، مغني اللبيب: 2/ 446، والسيوطي، شرح شواهد المغني: 2/ 807، والشنقيطي، الدرر اللوامع: 205/1.
(49) الزمخشري، الكشاف: 1/ 565، والألوسي، روح المعاني: 154/5.
(50) البيت من بحر البسيط، وقائله أبو الطيب المتنبي، ديوانه، وابن الشجري، الأمالي الشجرية: 1/ 329.
(51) ابن الشجري، الأمالي الشجرية: 328/1-329.
(52) البيت من بحر المنسرح، وقائله: إبراهيم بن هرمة، ديوانه: 48، والزجاجي، مجالس العلماء: 160.
(53) البيت من بحر البسيط، وقائله: عوف بن محلم، ابن هشام، مغني اللبيب: 447/2، 456، والسيوطي، شرح شواهد المغني: 821/2، وهمع الهوامع: 248/1.
(54) ابن الشجري، الأمالي الشجرية: 1/ 329.
(55) سبق تخريجه.
(56) أبو البركات الأنباري، البيان في غريب أعراب القرآن: 422/2، 423,
(57) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات: 141-153.
(58) البيت من بحر الطويل، وقائله: أعشى همدان.
(59) ابن جني، الخصائص: 120/1، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 293، وابن منظور: (ندل)، وابن عقيل، شرح ألفيه بن مالك: 1/ 479
(60) أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 60.
(61) السابق: 2/ 418.
(62) ابن جني، الخصائص: 2/ 418.
(63) البيت من بحر البيسط، لم أقف على قائله، ابن مالك، شرح التسهيل: 232/1، والسيوطي، همع الهوامع: 88/1، والشنقيطي، الدرر اللوامع: 1/ 65.
(64) ابن مالك، شرح التسهيل: 1/ 232.
(65) ابن مالك، شرح التسهيل: 273/3- 278، 286-288، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: 490-498، 746-753.
(66) بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبديع: 219 وما بعدها.
(67) البيت من بحر الطويل، قاله ابن ميادة. انظر فيه: المصباح، ص: 219، وبغية الإيضاح، ج 1/ 130.
(68) البيت من بحر الطويل، قاله نصيب، انظر فيه: المصباح، ص: 219، والعمدة، ج2/ 47.
(69) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، ج 2/ 257، وانظر، عوض مرسي، الجملة المعترضة، ص: 235 .
(70) الزمخشري، الكشاف، ج 1/ 565.
(71) أبو حيان الأندلسي،ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 2/ 372-374.
(72) المرجع السابق، ج 2/ 374 .
(73) المرجع السابق، ج 2/ 375.
(74) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 8/ 307 وما بعدها .
(75) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1/ 72.
(76) البيت من بحر الطويل، وقائله توبة بن الحمير، انظر فيه: ابن هشام، مغني اللبيب 1/ 241، عبدالسلام هارون، معجم الشواهد العربية 1/ 158 .
(77) البيت من بحر الكامل، وقائله ابن ميادة، انظر فيه: ابن هشام، مغني اللبيب 241/1، والسيوطي، همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، 2/ 33، 157، والأشموني، شرح ألفية ابن مالك، 2/ 216.
(78) البيت من بحر الكامل، قاله سعد بن مالك، انظر فيه: ابن هشام، مغني اللبيب 242/1، وابن جني، الخصائص، 102/3، والمرزوقي، شرح الحماسة، ص: 500.
(79) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 272 .
(80) المرجع السابق، 2/ 446-459.
(81) المرجع السابق، 2/ 431-433.
(82) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 4/ 32-40.
(83)عضيمة، محمد عبد الخالق ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 3/ 261-272 .
(84) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 433 .
(85)ابن هشام، اعتراض الشرط على الشرط، ص: 47-83، والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 4/ 32-40، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 3/ 261-272، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، 2/ 369-373 .
(86) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 272، 2/446- 459.
(87) المصدر السابق، 272/1.
(88) السيوطي، همع الهوامع: 4/ 51 .
(89) المصدر السابق، 4/ 50-55.
(90) السيوطي، شرح عقود الجمان، ص: 75-76.
(91) ذكر السيوطي أن أبا حيان الأندلسي أكثر من النقل عنه، ولم يذكر له ترجمة، انظر: السيوطي، بغية الوعاة في إنباه الرواة، 2/ 370.

(92) السيوطي، همع الهوامع، 4/ 51 .
(93) ابن المعتز، البديع، ص: 247-299 .
(94) المصدر السابق، ص: 247 .
(95) البيت من بحر الطويل، لم أقف على قائله، انظر فيه: ابن المعتز، البديع، ص: 47، وابن رشيق القيرواني، العمدة، 2/ 45.
(96) البيت من بحر الوافر، قاله كثير عزة، انظر فيه: ابن المعتز، البديع، ص: 47،وابن الأثير، المثل السائر، 2/ 175، وابن رشيق، العمدة، 2/ 45، وابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب، ص: 197، والسيوطي، شرح عقود الجمان، ص: 75.
(97) البيت من بحر الوافر، قاله النابغة الجعدي، انظر فيه: ابن المعتز، البديع، ص: 247، وابن رشيق ، العمدة، 2/ 45 .
(98) سبق تخريجه والاستشهاد به .
(99) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 441-444.
(100) سبق تخريجه.
(101) سبق تخريجه.
(102) ممن أطلق مصطلح الالتفات على الاعتراض كذلك، قدامة بن جعفر (ت 337 هـ)، وابن أبي الإصبع (ت 654 هـ)، والباقلاني، انظر: ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، ص: 123-126، والباقلاني، إعجاز القرآن، ص: 149-154 .
(103) ابن رشيق، العمدة، 2/ 46.
(104) المرجع السابق، 2/ 45.
(105) ابن رشيق، العمدة، 2/ 46.
(106) البيت من بحر الوافر، قاله جرير بن عطية، انظر، ديوانه، وابن رشيق، العمدة: 46/2.
(107) البيت من بحر الوافر، قاله جرير، انظر: ديوانه، وسيبويه، الكتاب،4/ 26، وابن رشيق، العمدة، 46/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 5/ 2381.
(108) البيت من بحر الكامل، قاله جرير، انظر فيه: ديوانه، وابن رشيق، العمدة، 46/2.
(109) البيت من بحر الطويل، قاله نصيب، انظر فيه: ابن رشيق، العمدة، 47/2.
(110) البيتان من بحر البسيط، قالهما العباس بن الأحنف، انظر فيهما: ابن رشيق، العمدة، 2/ 47 .
(111) البيت من بحر الوافر، قاله القحيف بن سليمان العقيلي، انظر فيه: ابن رشيق، العمدة، 2/ 47 .
(112) البيت من بحر الوافر، قاله عدي بن زيد العبادي، انظر فيه، ابن رشيق، العمدة، 47/2.
(113) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص: 137.
(114) المرجع السابق، ص: 137-138.
(115) البيت من بحر الطويل، قاله: المتنبي، انظر فيه: ديوانه، وانظر: البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، 4/ 427، وابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب، ص: 195.
(116) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص: 138.
(117) البيت من بحر الكامل، قاله طرفه بن العبد، انظر فيه: ديوانه، والسكاكي، مفتاح العلوم،ص: 423-428، والسيوطي، شرح شواهد المغني، 620/2، ومقدمة تفسير ابن النفيب، ص: 197.
(118) البيت من بحر الطويل، قاله النابغة، انظر فيه: ديوانه،والسكاكي، مفتاح العلوم، ص: 423-428، وابن هشام، مغنى اللبيب، 449/2، والسيوطي، شرح شواهد المغني، 2/ 816 .
(119) ابن الأثير، المثل السائر، 2/ 172، وبركة، عبد الغني محمد، رؤية جديدة للإيجاز والإطناب، ص: 73 وما بعدها.
(120) المرجع السابق، 2/ 172.
(121) المرجع السابق، 2/ 172-173 .
(122) البيت من بحر الوافر، قاله أبز ذؤيب الهذلي، انظر فيه: ديوانه، وابن الأثير ، المثل السائر، 2/ 178، وابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 194، وابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب،ص: 198 .
(123) ابن الأثير، المثل السائر، 2/ 178 .
(124) الاحتراس فن بلاغي، وهو أن يكون الكلام محتملا لشيء بعيد فيؤتى بما يدفع ذلك الاحتمال، كما في قوله تعالى: (واسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء) (القصص: 32)، انظر: الزركشي، البرهان: 3/ 64-65.
(125) سبق تخريجه.
(126) ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب، ص: 199.
(127) المصدر السابق، ص: 199، وانظر ديوان المتنبي، قافية الياء.
(128) ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب، ص: 199.
(129) المصدر السابق، ص: 199.
(130) المرجع السابق، ص: 195 .
(131) ابن الأثير، المثل السائر، 2/ 172-179.
(132) الخطيب القزويني، بغية الإيضاح، 1/ 129.
(133) المرجع السابق، 1/ 129-133، وممن عده كذلك من وسائل الإطناب السيوطي، انظر: عقود الجمان، ص: 75-76.
(134) العلوي، الطراز، ص: 283 .
(135) المرجع السابق، ص: 283-286 .
(136) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 56 .
(137) المرجع السابق، 2/ 369-374 .
(138) المرجع السابق، 2/ 57-64.
(139) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 272.
(140) أبوالبركات الأنباري، التبيان: 2/ 60، 188، 418.
(141) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 72، 272، 241.
(142) انظر : ابن النقيب، ص: 198، وابن الأثير، المثل السائر، 2/ 178.
(143) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 455-459، وابن مالك، التسهيل،ص: 57، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 374/2 .
(144) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 2/ 182، وقباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص: 69، وأبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، 2/ 216 .
(145) ابن المعتز، البديع، ص 154.وينظر: العسكري، كتاب الصناعتين، ص 392.
(146) ابن جني، الخصائص، 335/1، وينظر: فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 287، ابن هشام، مغني اللبيب، 459، حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص 20.
(147) الجاحظ، البيان والتبيين، 3/ 31، مرسي، عوض، الجملة المعترضة، ص: 239 .
(148) ابن رشيق، العمدة، 2/ 45 .
(149) المرجع السابق، 2/ 46، وابن النقيب، ص: 237-247 .

(150)ينظر:ابن المعتز، البديع، ص 152 - 154 قدامة بن جعفـر، نقد الشعر، ص 146، العسكري، الصناعتين، ص 392. ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر، 4/2.
(151)ابن رشيق، العمدة، 71/2.
(152)أبو القاسم السلجماسي، المنزع البديع في تحسين أساليب البديع، ص 442، وينظر: حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص 22.
(153)ديوان كثير عزة، ص 507. ويَرِدُ هذا البيت تحت باب الحشو المحمود عند العسكري، ينظر: العسكري، الصناعتين، ص 48.
(154)ابن رشيق، العمدة، 71/2، وينظر:ابن المعتز، البديع، ص 154.
(155)ابن رشيق، العمدة، 72/2.
(156)ابن رشيق، العمدة، 72/2.
(157)ابن المعتز، البديع، ص 154.
(158)العسكري، الصناعتين، ص 394.
(159)نجم الدين بن الأثير الحلبي، جوهر الكنز، ص 130، نقلا عن: عز الدين إسماعيل، جماليات اللغة، ص 881.
(160) ينظر: العسكري، الصناعتين، ص 389، وابن رشيق، العمدة، 81/2، 113، 116.
(161)القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.
(162) ديوان طرفة بن العبد، ص 88، وينظر: العسكري، الصناعتين، ص: 390، وابن رشيق، العمدة، 81/2، والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 195، عبد الفتاح، علم المعاني، 210/2.
(163) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 195.
(164) ديوان ابن المعتز، ص: 364.
(165) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 113/2، 114.
([166]) الزركشي، البرهان 3/ 64-65، ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، ص: 245، وابن النقيب، ص: 343.
(167) ديوان المتنبي، 57/1.
(168) العلوي، الطراز، ص: 450.
(169) العسكري، الصناعتين، ص: 389.
(170) ينظر: العلوي، الطراز، ص: 453.
(171) ينظر: ابن المعتز، البديع، ص: 154، العسكري، الصناعتين، ص: 48، 394، ابن رشيق القيرواني، العمدة، 71/2، 113، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 174، 197.
(172) العلوي، الطراز، ص: 283.